الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

دور التحرير التجاري في تحقيق النمو والرفاهية

الشراكة الأورو جزائرية نموذجاً للفترة (1995-2015م)

إعداد الطلبة:

محمد السعيد علال — **تحت إشراف الدكتور: عبد القادر عبيدلي**

طه سويد — **المشرف المساعد الدكتور: عقبة عبداللاوي**

يامن فوحمة

لجنة المناقشة

نذير غانية	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
عبد القادر عبيدلي	أستاذ محاضر "ب" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
عقبة عبداللاوي	أستاذ محاضر "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
عبد الكامل بالحبيب	أستاذ مساعد "أ" بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى

روح والدي الطاهرة

إلى أمي الغالية على قلبي

إلى زوجتي الحبيبة وفلذات كبدي

أبنائي الغاليين

إلى أساتذتي وزملائي الطلبة

أهدي هذا العمل المتواضع

محمد السعيد

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى

روح والدي الطاهرة

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى كل أفراد أسرتي

زوجتي وأولادي إخوتي وأخواتي

إلى كل أصدقائي وزملائي

وإلى كل الأساتذة أهدي هذا العمل

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى

أبي العزيز

إلى أمي الغالية

زوجتي قرة عيني وأبنائي الأحباء

إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي كل باسمه

يامن

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا إلى الهدى وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قال تعالى: "**لئن شكرتم لأزيدنكم**"

إن كان الشكر ترجمان النية ولسان اللغوية وحبل الإخلاص وعنوان الاختصاص

فإليكم شكر كأنفاس الأحباب في الأسحار أو أنفاس الرياض غبّ الأمطار فشكر

إلى الله تعالى الذي وفقنا بتوفيقه .

إلى من تبنى هذا العمل بالرعاية والإشراف الدكتوران الفاضلان :

" **عبد القادر عبيدلي** " و " **عقبة عبد اللاوي** "

إلى الأساتذة الكرام الذين ساعدونا وأرشدونا في مسيرتنا الجامعية

وإلى كل من دعمنا من قريب أو بعيد.

الملخص

تحاول هذه الدراسة للاجابة على التساؤل التالي :

إلى أي مدى يساهم التحرير التجاري على النمو الاقتصادي الرفاهية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل في حالة الجزائر فإننا قمنا بقياس أثر المؤشرات الدالة على التحرير التجاري : الصادرات – الواردات – مؤشر درجة حرية التجارة – مؤشر درجة الحرية الاقتصادية على المؤشر الدال على النمو : معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،وكذا أثرها على مؤشرات الرفاهية : مؤشر التنمية البشرية – معدل البطالة- معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية .

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على طريقة المربعات الصغرى في تقدير النماذج واثبات العلاقات بين المؤشرات.

الكلمات المفتاحية : التحرير التجاري – النمو الاقتصادي – الرفاهية.

Abstract:

This study attempts to answer the following question:

To what extent does trade liberalization contribute to increased economic growth and prosperity?

In order to answer this question in the case of Algeria, we measured the impact of indicators of trade liberalization: exports - imports - the index of the degree of freedom of trade - the index of the degree of economic freedom on the indicator of growth: the growth rate of per capita GDP and its impact on welfare indicators : Human Development Index - Unemployment Rate - Growth rate per capita of final household consumption expenditure.

In this study, we have adopted the method of lower squares in estimating models and proving relationships between indicators.

Keywords: trade liberalization - economic growth - welfare.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الاهداء	
الملخص	
قائمة الأشكال.....	
المقدمة	
الفصل الأول : الجـــــــانب النظري للدراســـة	
المبحث الأول : الأدبيات النظرية- الإطار المفاهيمي للدراسة -.....	**06**
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع-.....	**24**
الفصل الثاني : الجـــــانب التطبيقي للدراســـــــة	
المبحث الاول : الطريقة والأدوات	**33**
المبحث الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة الدراسة التطبيقية	**56**
الخاتمة	**75**
قائمة المصادر والمراجع	**78**
الفهــرس	**81**

قائمـــــة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بالأسعار الجارية للفترة 2001-2012.	34
02	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2012 .	35
03	الصادرات خارج مجال المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات للفترة 2001-2012.	35
04	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 2001-2012 .	36
05	توزيع المبادلات التجارية للجزائر من حيث المناطق الاقتصادية لسنتي 2014-2015.	43
06	أهم الشركاء في الصادرات لسنة 2015.	45
07	أهم الشركاء في الواردات لسنة 2015.	46
08	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	47
09	بيانات الدراسة للفترة 1995 - 2015.	49
10	نتائج اختبارPhillips-Perron	60
11	نموذج من إختبار Phillips-Perron لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر التنمية البشرية (IHD).	61
12	نتائج التقدير النموذج الأول.	61
13	نتائج التقدير النموذج الثاني.	63
14	نتائج التقدير النموذج الثالث.	65
15	نتائج التقدير النموذج الرابع.	67

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور الواردات الجزائرية للفترة 2001-2012	36
02	نسب البلدان من صادرات الجزائر لسنة 2015	45
03	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2015.	50
04	الواردات \ الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2015.	50
05	الصادرات \ الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2015.	51
06	مؤشر حرية التجارة للفترة 1995-2015.	51
07	مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 1995-2015.	51
08	متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة للفترة 1995-2015.	52
09	الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام للفترة 1995-2015	52
10	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية للفترة 1995-2015.	52
11	مؤشر التنمية البشرية للفترة 1995-2015.	53
12	معدل البطالة للفترة 1995-2015.	54
13	معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية للفترة 1995-2015.	55

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي عدة تحولات مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والتجارية ، وتعتبر التجارة الخارجية من أهم الجوانب التي مرت بمراحل عديدة أدت إلى تطويرها وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات التي كانت تنص على إلغاء القيود الجمركية ،كما قامت برسم خطط وبرامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم .

والجزائر كغيرها من الدول أولت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال القيام بجملة من الإصلاحات وذلك من خلال اعتماد إستراتيجية تنموية تتمثل في تطوير الصادرات حيث ترتكز على المحروقات ، وأما الواردات فهي تعتمد على التنوع في السلع المستوردة وهذا أدى الى عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي ، ومن أجل النهوض بالاقتصاد الوطني اتبعت الجزائر سياسات واستراتيجيات لتحرير التجارة الخارجية قصد الاستفادة من المزايا التي يتيحها التحرير التجاري .

الإشكالية الرئيسية :

الى أي مدى يساهم التحرير التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية ؟

وتفرع الإشكالية للتساؤلات الجزئية التالية :

- الى أي مدى يؤثر التحرير التجاري على نمو الناتج المحلي ؟
- الى أي مدى يؤثر التحرير التجاري على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ؟
- ؟ الى أي مدى يؤثر التحرير التجاري على مستوى التنمية البشرية في الجزائر؟.
- الى أي مدى يؤثر التحرير التجاري على معدل البطالة في الجزائر ؟
- الى أي مدى يؤثر التحرير التجاري على معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للاسر المعيشية ؟

فرضيات البحث :

- يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية معنوية مع التحرير التجاري.
- يرتبط مستوى التنمية البشرية بعلاقة طردية مع التحرير التجاري.
- يرتبط معدل البطالة بعلاقة طردية مع التحرير التجاري.
- يرتبط معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية بعلاقة طردية مع التحرير التجاري.

مبررات اختيار الموضوع :

إن إختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي :

- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الاقتصاديين ، كما أن موضوع البحث يتناسب ويخدم مجال التخصص (التجارة الدولية).
- الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع بهدف التحكم في المفاهيم الخاصة بالتحرير التجاري وفي مجال التجارة الدولية .

أهداف البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحليل واقع التحرير التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي ودوره في تحقيق الرفاهية .
- محاولة معرفة مدى تطابق الجانب النظري للدراسة مع الواقع التطبيقي في الميدان.
- دراسة وتحليل مدى مساهمة التحرير التجاري في تحقيق النمو والرفاهية

أهمية البحث:

- محاولة بيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية .
- إبراز الأثار المترتبة على عملية التحرير التجاري في الاقتصاد الوطني .
- توضيح العلاقة الموجودة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.
- توضيح العلاقة الموجودة بين النمو والرفاهية .

حدود البحث :

ركزت الدراسة على حالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1995-2015 .

منهج البحث والادوات المستخدمة :

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، حاولنا استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والتجارية وعليه فإن المنهج المستخدم سيكون منهجا وصفيا لأنه يمكننا من توضيح جوانب الموضوع النظرية، والذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات ، وتنظيمها بشكل تسلسلي ، والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالتحرير التجاري والنمو الاقتصادي والرفاهية، والدراسات السابقة .

كما تم إعتماد أسلوب دراسة الحالة في الفصل الثاني لأنه يوافق طبيعة موضوع البحث مستخدمين في ذلك أدوات القياس والإحصاء.

صعوبات البحث:

- قلة البيانات الاحصائية لجميع سنوات موضوع الدراسة .

-قلة المراجع في موضوع الرفاهية .

هيكل البحث :

سعيا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات البحث وللإجابة على إشكالياته فقد قمنا بتقسيم البحث كما يلي :

الفصل الأول والذي يحمل عنوان "**الجانب النظري للدراسة**" تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث . المبحث الأول كان بعنوان الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة – والذي تناول مفاهيم حول التحرير التجاري ، والنمو الاقتصادي ، والرفاهية . أما المبحث الثاني كان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع – تم التطرق فيه للدراسات السابقة لنفس موضوع بحثنا .

أما **الفصل الثاني** فكان " **الجانب التطبيقي للدراسة** " تم تخصيصه لدراسة الحالة فقسمنا إلى مبحثين المبحث الأول تم فيه تحديد مجتمع وعينة الدراسة ، طريقة جمع ، وتلخيص المعطيات ، والأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات . أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج المتوصل إليها والإختبار والفرضيات ، ومناقشة النتائج.

وفي الأخير ومن خلال الخاتمة تم استعراض ماتوصلنا إليه من نتائج ، وتوصيات وآفاق الدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري حول التحرير التجاري والنمو الاقتصادي والرفاهية

تمهيـــد :

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز المهمة لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد . كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد و التصدير، و نظرا لأهمية التجارة الخارجية في هذا البحث فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتحرير التجاري والنمو الاقتصادي والرفاهية .

و لغرض إبراز و تحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول :مفاهيم حول التحرير التجاري

المبحث الثاني :مفاهيم حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث.: مفاهيم حول الرفاهية

المبحث الأول : الأدبيات النظرية – الإطار المفاهيمي للدراسة –

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد . كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد و التصدير، و نظرا لأهمية التجارة الخارجية في هذا البحث فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتحرير التجاري والنمو الاقتصادي .

أولا : مفاهيم حول التحرير التجاري .

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى عدة تعاريف للتجارة الخارجية وأهميتها بالنسبة لاقتصاد أي دولة.

1– تعريف التحرير التجاري :

يعني التحرير التجاري "التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار صرف التجارة الخارجية على جملة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد ، وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة تدخل الدولة اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا الخارجية ، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف ، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد.

أما من منظور المؤسسات الدولية بخصوص تحرير التجارة الدولية فتعني:

- ✓ التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.
- ✓ –تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والتحكم فيها.
- ✓ تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه أثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها ،وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل ،ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل. ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة ،حيث تعمل هذه الأخيرة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية وتعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه نا نحو الانخفاض.". [1]

[1] موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، 2001 ، ص:13.

2- أشكال التحرير التجاري:

أ –الاقليمية الجديدة :

الإقليمية الجديدة أنها تلك الدرجة الحديثة من العلاقات و تنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور إبتداء من منتصف الثمانينات في شكل مجموعات وتكتلات اقتصادية إقليمية كبرى .علما أن مصطلح الإقليمية الجديدة يستخدم للتمييز بين المضمون الاقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي برزت داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية ،وبين المضمون السياسي والاستًراتيجي الذي يحكم تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي والحديث ،ولظبط العلاقات التي يدار بها النظام العادي بعد انتهاء الحرب الباردة.

هي اتفاقية تمحور مجموعة من الدول النامية حول إحدى الدول المتقدمة أو مجموعة من الدول تتولى قيادة المجموعة ، وهو ما يجعله بين إقليمين أو أكثر حيث أن المعيار فيه يكون تباين المستوى أملا في زيادة القوة التصديرية البيئية فهذا التجمع لتحقيق الوحدة بين الأعضاء لأنه هناك فرقات في جميع الجوانب إقتصاديا ، إجتماعيا وثقافيا ، إن الدول المتقدمة ليست بحاجة لإستعابة أعباء هذه الدول (النامية) فهي تضع حدود تناسبها لكي لا تتحمل أعبائها وتحقق بها أغراضها . [1]

ب – الاتفاقيات المتعددة الاطراف عبر التكامل الاقليمي :

الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة ، يختلف مدى عمق الاتفاقيات الإقليمية من اتفاقية الأخرى حيث يغطي بعظها مجالا محدودا من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالا أوسع واشمل بكثير وتتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارية حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثا تقتصر على تخفيض التعريفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية والبيئة والمعونات التجارية.

بالنسبة لالتزامات البلدان المشاركة فتختلف باختلاف نوع الاتفاقية ، ففي حالة اتفاقيات المناطق التجارية الحرة يتم إزالة أو خفض الحواجز التجارية بين البلدان الأعضاء ولكن تبقى سياستها التجارية مع الدول غير الاعضاء منفصلة ومستقلة وهذا ما يسمح لبلد عضو أن يحمى أحد قطاعاته الحساسة ولكنه أيضا قد يسبب له

[1] عقبة عبد اللاوي ، الاقليمية الجديدة وأثرها على الدول النامية ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2008-2009 ، ص 74

مشاكل إذا قامت دولة ثالثة بإدخال منتجاتها من ذلك القطاع الحساس إلى بلد آخر عضو ثم استفادت من الاتفاقية لإعادة إدخاله إلى البلد العضو الحامي للقطاع .

أما الاتحاد الجمركي فهو لا يعاني من مثل هذه المشكلة لأنه يقوم ليس على إلغاء أو تخفيض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء فقط بل أيضا توحيد السياسة الخارجية التجارية (الجمركية خاصة) ولكن في هذه الحالة يصبح من الصعب على إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية أن تحمي أحد قطاعاتها لأن ذلك قد يستلزم التفاوض مع كافة الدول الأعضاء الأخرى للتوافق على تعرفة مرتفعة موحدة للجميع. [1]

ج – التكامل التقليدي:

لقد قدم الاقتصاديون والخبراء عدة تعاريف للتكامل التقليدي الاقتصادي نذكر منها :

- ✓ هو عملية إرتباط دولتين أو أكثر في تكتل إتحاد اقتصادي تكون فيه العلاقات بين الدول المتكاملة أكبر ماهي عليه مع سائر دول العالم . [2]
- ✓ يعرفه بيلا يلاس على انه عملية وحالة ، ويقصد بالعملية الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء كافة التميز بين الوحدات المتنامية إلى دول قومية مختلفة ، والحالة تمثل في الانتقاء مختلف صور الفرقة بين الاقتصاديات القومية .[3]

3 – أهداف التحرير التجاري:

تسعى الجزائر من خلال تحرير تجارتها الخارجية إلى تجاوز الأزمة الخانقة التي ألمت بالاقتصاد الوطني ،وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الوطني عامة وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص شهد ظرفا استثنائيا تميز بانحصار منقطع النظير للقيد الخارجي ،فتدهور ميزان المدفوعات ،والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد ومن هنا أضحى من الضروري الإعداد لمرحلة مابعد البترول.

- ✓ يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني ،حيث يمثل ما نسبته95% وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية ،إذ يعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية ،ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره ،ومع تدهور سوق المحروقات وانعكاساته السلبية على اقتصاديات البلاد أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع

[1] محمود بيلي ، الاتفاقيات التجارية الاقليمية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ،نيسان 2008 ص3

[2] نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، الاسكندرية ، سنة 2006 ، ص 11

[3] بوشول السعيد ، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي وافاقه ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2008-/2009 ص 3.

المحروقات في التأثير على السياسة الاقتصادية للبلاد ،وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل ،كالعمل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافيا لتغطية الفاتورة الغذائية التي باتت تثقل كاهل الاقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات.

- ✓ التحكم في التضخم: وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي ،عبر السياسة النقدية والائتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار ،ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام وترشيده وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة ، بدلا من الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة ،كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية والمالية الهادفة لامتصاص الفائض النقدي والإنفاقي.

وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقتها الإنتاجية وتنويعها لتصحيح الإختلالات والعقبات السابقة وتجاوزها باستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية. نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من أجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية ،فاتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الاقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة والرفع من النمو الاقتصادي تمهيد للخروج من الأزمة وقد تجسدت هذه الجهود في برنامج إعادة الهيكلة

- ✓ تحسين الجودة :في السابق كانت تم المؤسسات الوطنية بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي ولابد عند إنتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضى المنتج والمستهلك ومن هذه القاعدة ينتج رقم أعمال إيجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة [1].

4- مؤشرات التحرير التجاري:

أ – الصادرات بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي : تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني ، أي تبرز أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي .

[1] بن طيبة زهية ،تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، نفس المرجع، ص45

ب – الواردات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي : تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات لتلبية الطلب الكلي ، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي ، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية .

ج – متوسطة الرسوم الجمركية : هو متوسطة التعريفة المطبقة البسيطة وهو المتوسط غير المرجح للمعدلات المطبقة بشكل فعال لجميع المنتجات الخاضعة للتعريفة المحسوبة لجميع السلع المتداولة .

د – مؤشر القيود الكمية والحصص : وتشمل ما يلي :

- ✓ نظام الحصص : وهي الحد الأقصى للكميات التي تسمح الدولة باستيرادها أو تصديرها .
- ✓ تراخيص الاستيراد : حيث لايسمح لاي تاجر استيراد سلعة الا بعد الحصول على اذن مسبق من طرف السلطات العامة

هـ – مؤشر درجة الحرية الاقتصادية[1] : يتم بناء مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال تحليل عشر مكونات محددة من الحرية الاقتصادية، والتي يتم تجميعها لتسهيل الرجوع اليها في اربع فئات رئيسية :

* سيادة القانون (حقوق الملكية والتحرر من الفساد)
* محدودية الحكومة (الحرية المالية ، الانفاق الحكومي)
* الكفأة التنظيمية (حرية الاعمال ، حرية العمل ، الحرية النقدية)
* فتح الاسواق (حرية التجارة ،حرية الاستثمار ، الحرية المالية) .

و – درجة حرية التجارة : هي مقياس مركب لغياب الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، التي تؤثر على الواردات والصادرات من السلع والخدمات ، وتستند درجة الحرية التجارية الى مدخلين :

ز – معدل التعريفة المرجح للتجارة .

ر – الحواجز الغير جمركية .

5– شروط نجاح التحرير التجاري:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها (تغيير نظام الأسعار ،تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية ،تغيير أسعار الصرف .....) وإستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

[1] http://www.cesifo-group.de/ifoHome/facts/DICE/Business/Product-Markets/Product-Market-Regulations/trade-freedom.html ، 2017/04/22، 21:00.

أ – يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة ،وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

ب – أن تكون السياسات المتعلقة بالاستثمار والأسعار والبطالة تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.

ج – من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفية جمركية ،لأن التعريفية تضيف نوعا من الشفافية على الحماية ،فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.

د – من المفيد قبل الشروع في اجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات ، ويتم الاجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف للتمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة .

هـ – يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري ويقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير .[1]

6– أثار تحرير التجارة الخارجية[2]:

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن جراء إتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية ،حيث تؤثر هذه البرامج على العديد من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها.

أ – الآثار الاقتصادية:

تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الجانب الاقتصادي من خلال:

- ✓ رفع معدلات نمو الإنتاج وتحسين الإنتاجية :إن تحرير التجارة أو رفع الحماية يسمح بتحقيق معدلات نمو أكبر من خلال توفر موارد أكبر ،وتحسين إنتاجية عناصر الانتاج ،ولقد أثبتت الكثير من الدراسات على وجود علاقة طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصاد
- ✓ استغلال وفرات الحجم :إن الانفتاح على الخارج خاصة من حيث رفع الحماية من شأنه الحد من القوى الاحتكارية ،ويسمح باستغلال وفرات الحجم ،وقد أثبتت الدراسات المتوافرة في هذا المجال وفي معظمها للدول المتقدمة وجود علاقة واضحة بين درجة الإنفتاح وإستغلال وفرات الحجم.

[1] قدي عبد المجيد ، مدخل الى السياسات الاقتصاددية ، مرجع سابق ، ص 251–252 .

[2] نفس المرجع سابق ، ص 252 .

- ✓ رفع معدلات التصدير وتنويعه :يلعب تشجيع التصدير وتنويعه دورا هاما في برامج تحرير التجارة الخارجية ، إذا أن ارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة ،وبالتالي سياسة تشجيع التصدير تضمن تحسنا في وضع ميزان المدفوعات وارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ تخفيض عجز الميزان التجاري:تؤثر برامج تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال تأثيرها على الصادرات والواردات في نفس الوقت ، في حين تؤثر برامج التحرير تأثيرا سريعا وواضحا على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السريعة) فإن التأثير على الصادرات يتوقف أيضا على درجة تعديل هذه الحوافز ومدى الإستجابة لتلك الحوافز ، كما أن التأثير على الميزان التجاري يتوقف على نوع الحوافز التي يبدأ بتطبيقها أولا :
  - ❖ إذا بدأ البرنامج باستعمال حوافز تشجيع التصدير (مثل خفض قيمة العملة) قبل الشروع في رفع الحماية عن الواردات سوف يؤدي ذلك لتحسين الميزان التجاري يتبعه تقلص نتيجة تفاقم الواردات .
  - ❖ أما اذا وقع العكس ، الأثر المباشر لتحرير التجارة يكون سلبيا في البداية ثم ايجابيا فيما بعد .

ب – الآثار الإجتماعية[1] :

تعتبر الآثار الإجتماعية من أصعب الجوانب من حيث التقييم .حيث تكتسب هذه الآثار أهمية خاصة نظرا لأن أي برنامج يؤثر سلبا على توزيع الدخل وعلى الطبقات الفقيرة ،ونظرا للمصاعب التي تواجهها هذه الآثار ، اعتمدت الدراسات التي قيمت الأثار الاجتماعية لبرامج تحرير التجارة الخارجية بعض المؤشرات منها:

- ❖ **حصة الأجور في الدخل الوطني** :إن تراجع حصة الأجور في الدخل الوطني تشير إلى تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة ،حيث يتسبب رفع الحماية في تقهقر بعض الشركات أو القطاعات التي لا تستطيع أن تواجه المنافسة الخارجية ،ويؤدي ذلك إلى تسريح العمالة ،خاصة غير المتخصصة مما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة.
- ❖ **مستوى الاستهلاك للفرد الواحد**: حيث يعبر مستوى الاستهلاك للفرد الواحد عن مستوى الرفاهية ،فتدني مستوى الاستهلاك الحقيقي يعني تدهور في مستوى المعيشة.

[1] باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي – دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 41.

- ❖ **مستوى النفقات الإجتماعية:** عندما تكون الطبقات الفقيرة من أكبر المستفيدين من التقديمات الإجتماعية (الصحة ،التعليم ،النقل .....) وبالتالي فإن تقلص هذه النفقات خلال البرنامج دليل على تقهقر مستوى هؤلاء ويقاس بحجم الانفاق الإجتماعي إلى الناتج المحلي.
- ❖ **برامج النهوض بالطبقات الفقيرة** : تلجأ العديد من الدول التي تحرر تجارتها إلى إنشاء برامج النهوض بالطبقات الفقيرة ،إن وجود هذه البرامج يدل في حد ذاته على وجود تأثير سلبي محتمل على هذه الطبقات.

ثانيا : مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

1 – تعريف النمو الاقتصادي :

تباينت تعاريف النمو الإقتصادي في أوساط الإقتصاديين، و ذلك بحسب انتماءاتهم و اتجاهاتهم الفكرية و المدارس التابعين لها، فبحسب نظرتهم للظاهرة محل الدراسة يختلف المفهوم، إذ نجد أغلب الإقتصاديين يميلون إلى تعريف النمو الإقتصادي على أنه يمثل في نفس الوقت التنمية الإقتصادية، في حين البعض يذهب إلى محاولة إثبات الفرق بين المصطلحين، و للتعرف على بعض من هذه التعاريف نورد في هذا العنصر مجموعة من التعاريف الواردة في هذا الميدان كما يلي :

- ✓ يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي)[1]
- ✓ التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[2]
- ✓ زيادة تحدث في مؤشرات الاقتصاد الوطني مثل زيادة في الناتج الوطني الخام أو الصافي بشكل حقيقي [3].

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن :

- إن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الدخل القومي ، وإنما يرتبط بتحسن مستوى معيشة الأفراد الذي لايحدث إلا إذا فاق الناتج الكلي معدل النمو السكاني.

[1] أوقارة عبد الحليم، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر(1996-2002)مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشور)كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ، يوسف بن خدة الجزائر 2005/2006 ص 43.

[2] محمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي والمفهوم ، دار القاهرة ، 2001 ، ص 7

[3] Piere Robert . Croissance et crises . Pearson education .France .2010.p02

- إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في الدخل النقدي الذي يشير الى عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة ، بل يشير الى زيادة في الدخل الحقيقي الذي يساوي الدخل النقدي على المستوى العام للاسعار ، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات الذي يحصل عليها الفرد من خلال انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة ، فإذا زاد الدخل النقدي والمستوى العام للاسعار بنفس النسبة فلا يحدث تحسن في مستوى معيشة الافراد بل أكثر من هذا فإن زيادة المستوى العام للأسعار ينسبة تفوق زيادة الدخل النقدي تؤدي الى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى معيشة الأفراد .
- إن مفهوم النمو الاقتصادي لايهتم بهيكل توزيع الدخل القومي بين الافراد ونوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها ، بل يركز على الكميات التي يحصلون عليها ، فمن ناحية التوزيع الزيادة في متوسط الدخل ، أن كل الأفراد قد زاد دخلهم ، إذ يمكن أن طبقة قليلة من الأغنياء تحصل على الزيادة وتحرم منها الطبقة الكبيرة من الفقراء ، ومن ناحية أخرى لايركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الانتاج ، إذ أن تغيير الانتاج من سلع استهلاكية بقيمة محددة تتماثل مع تغيير في نفس الاتجاه وبنفس القيمة مع سلع انتاجية.

وإجمالا نقول أن النمو الاقتصادي هو عبارة ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة سنة وزيادة نصيب الفرد منه.

2- محددات النمو الاقتصادي [1]:

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، وحيث نجد من اهمها :

أ – كمية ونوعية الموارد البشرية : نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي ، حيث كلما كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان ، كلما كانت الزيادة في المعدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر . وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي . أما اذا تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فإن الدخل الحقيقي لا يتغير .

لكن هناك إعتبارات كمية ونوعية يجب اخذها بعين الاعتبار ، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على انتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي .

[1] اسماعيل عبد الرحمان ، عريقات حرب ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل للنشر ، الاردن 2004 . ص 278-282

هذه الاخير (انتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية ، وتحدد بعدة عوامل أهمها :

- ✓ مقدار الوقت المبذول في العمل (معدل ساعات العمل في الاسبوع).
- ✓ كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الانتاج .
- ✓ نسبة التعليم ، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال .
- ✓ درجة تنظيم والادارة والعلاقات الانسانية في العمل .

ب – كمية ونوعية الموارد الطبيعية : يعتمد انتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية ، كدرجة خصوبة التربة ، وفرة المعادن ، المياه ، الغابات وغيرها . هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية إلا اذا استغلها الانسان ، فيمكن مثلا للمجتمع أن يكتشف أو يطور الموارد الطبيعية تؤدي الى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل .

ج – تراكم رأس المال : على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لانتاج السلع الرأس مالية مثل : المعامل ، طرق المواصلات ، الجسور ، المدارس ، الجامعات وغيرها .

أي إن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار ، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي .

والعوامل المحدد لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي :

- ✓ توقعات الارباح .
- ✓ السياسات الحكومية تجاه الاستثمار .

وشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري ، فالمادي يتمثل في المصانع ، الالات ، ووسائل النقل وغيرها ، والبشري يتمثل في التعليم ، التأهيل ، التدريب ، الصحة .

د- معدل التقدم التقني : ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة لاختراعات والابتكارات ويؤدي الى تطوير منتجات جديدة وطرق انتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة[1].

هـ – عوامل بيئية : النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة ، سواء كانت هذه البيئة سياسية ، إجتماعية ، ثقافية ، أو اقتصادية .أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ، ونظام

[1] طالب محمد عوض ، مدخل للاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الاردن ، 2006 ، ص 183

قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ، ونظام ضريبي لايعيق الاستثمارات الجديدة ، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي .

و- التخصص والانتاج الواسع :وهو الذي دعاء اليه ادم سميث ، في كتابه ثروة الامم (1776) ، فقد أوضح أن التحسين في القوى الانتاجية ومهارة العامل يرجع الى تقسيم العمل ، هذا الاخير يزيد من كمية الانتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على التنو الاقتصادي.

3 – مؤشرات النمو الاقتصادي:

أ – المؤشرات الاقتصادية [1]:

ويعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي و المعروف في قياس درجة النمو و التقدم للنمو الاقتصادي، كما أن المؤشرات الأخرى المتعلقة بهذا المعيار إنما تصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد ، فيمكن أن يقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الاجمالي (PIB) كمعدل التصدير او الاستيراد أو الديون كما ان يمكن أن تقدم أيضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى الصادرات ، ومن أبر المؤشرات الرئيسية لها هي :

❖ **الدخل الوطني الاجمالي** : ويعرف على أنه إجمالي الدخول المكتسبة من انتاج السلع والخدمات للدولة خلال سنة ، وهذا من الناحية القيمية ، أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد من خلال فترة زمنية معينة .[2]

وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي للمجتمع ، ولحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة ، وبدأ الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت لها إنعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي .

لكن ما يعاب على هذا المؤشر في كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للاداء الاقتصادي ؟ ، فالتغيرات التي تحدث للناتج الإجمالي تعبر عن تغيرات فزيائية (حجم) للانتاج مابين فترتين ، أما التغير في القيمة الاسمية إنما تعبر

[1] محمد عدنان وديع ، قياس التنمية ومؤشراتها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص02.

[2] صالح تومي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص .35

عن التغير في الاسعار ، والتي لاتخبرنا عن أي شيئ عن الاداء الاقتصادي ، ولهذا فضل الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج الاجمالي .[1]

❖ **معيار الدخل الوطني المتوقع :**[2]

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، وقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ، كما يتوفر لها الامكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة ، إضافة الى مايمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير إنتاجها.

❖ **معدل الدخل الفردي** : يميل المحللون في مجال الاقتصاد والدراسات المقارنة التنموية للدول الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير على النمو الاقتصادي والذي يعطي للعلاقة التالية :

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي \عدد السكان

لكن رغم هذا الا ان العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر وخاصة في مجال التفريق بين الدول النامية والمتقدمة ، فهو لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بيم أفراد المجتمع بالشكل المطلوب .[3]

ب – المؤشرات الاجتماعية :

ظهرت الأصوات المنادية باستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرة عن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان ، ومقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في أواخر الستينات ، وكان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية ، من خلال طابع الشمولية التي اتخذته معظم التحليلات الاحصائية الاقتصادية ليتوسع الى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية ، والتي نجد من اهمها المعايير الصحية ، معيار نوعية الحياة ودليل التنمية البشرية والذي يعتبر في الوقت الحالي من بين أكثر المؤشرات ملائمة للتعبير عن الظرف الاجتماعي للأفراد والأسر من حيث تلبية الحاجات الاساسية وتوفير النمو والرفاه ، بما يسهم في تقييم التقدم في تحقيق الاهداف ودراسة بدائل السياسات المتبعة من قبل الدول.

❖ **المعايير الصحية** : حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد الاطباء النسبي والأسرة في النستشفيات أو عدد الوفيات ... الخ

[1] صالح تومي ، نفس المرجع السابق ص ص 40 .41

[2] مولاي مسغوني ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي (غير منشور) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2005 ، ص 76 (بتصرف).

[3] عبد الحميد عبد المطلب ، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006 ص ص 314

- **المعايير التعليمية** : تبحث في أهمية التعليم والتكوين ، وأثره الواضح على جانبيي الانتاج والاستهلاك .
- **معيار نوعية الحياة المادية** : ويعتبر هذا المؤشر من بين أقل المؤشرات المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات ، وقد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدول الضعيفة من تحسين ظروفها وشروط الحياة لسكانها ، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من يمكن ان تحققه ، الا أنها تبقى غير فادرة على الوصول الى مستويات جيدة من الدخل الفردي ، وبالتالي فإن الدخل بهذا لايعبر بالضرورة على نوعية الحياة ، لذلك تم الاعتماد على ثلاث مكونات أعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المدية هي [1]:

معدل وفيات الرضع ، إطالة امد الحياة (توقع الحياة) وإزالة الامية.

- **دليل التنمية البشرية** : يعد هذا الدليل من بين أهم المؤشرات التي يعنى بها الاقتصاديون وصانعي القرارات السياسية في البلدان ، فهو يكاد في صورته الحالية أن يشمل على جميع المؤشرات والمقاييس التي يتطلع اليها المختصون في هذا المجال ، وهذا الدلي ليس حديث عهد ، بل تمتد جذوره الى فترات سابقة ، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتابات ارثر لويس الذي يقيم النمو على أساس انه ذا اهمية كبرى ، بسبب دوره كأداة في الارتقاء في التنمية البشرية ، وكنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق وظهور ملامح النظام العالمي الجديد وتبعاته على الاصعدة الاقتصادية ، كما برزت تغيرات توجب الاهتمام بالتنمية البشرية وضرورة متابعتها على المستويين النظري والتطبيقي .[2]

ثالثا : مفاهيم حول الرفاهية:

1 – تعريف الرفاهية:

على الرغم من الدراسات المتنوعة التي ركزت على مفهوم الرفاه الانساني الا ان هذا المفهوم لا يزال مجالا خصبا للبحث والدراسة . ولم تتوصل الدراسات الى تعريف محدد للرفاه الانساني وذلك باختلاف الاهداف المرتبطة بالتعريف وتنوع الجهات التي تقوم بتحديده من جهة ، واختلاف المجتمعات وتقاليدها وقيمها من جهة أخرى .

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره ، ص10

[2] نفس المرجع السابق ص 12

ومن تعاريف الرفـاه الانساني [1]:

- وقد عرفت الرفاهية الاقتصادية بذلك الجزء من الرفاعية الاجتماعية التي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الامكانات الاقتصادية من خلال الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق أقصى إشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع .

ويرى البعض ان زيادة الدخل القومي مقياس حقيقي للرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي .

ولكن هذه النظرة غير صحيحة لأن الدخل القومي لم يقصد به أبدا قياس مثل هذه المفاهيم الذاتية والغير الموضوعية التي تتأثر بكثير من العوامل الغير اقتصادية .

- ويمكن تعريف الرفاه بأنه: الامكانيات في المجتمع التي توفر الحاجات والفرص للفرد لتحقيق طموحاته وأهدافه صمن المحددات الثقافية والقيمية والمادية في المجتمع .[2]
- وتعرف مؤسسات الاقتصادات الجديد New Economies Foundation ، 2008 الرفاه بأنه : تلك الحالة التي يكون عليها الفرد مستعدا لتطوير قدراته ورفع انتاجيتهفي العمل ، ورفع قدراته على الابتكار ، وقدرته على بناء علاقات قوية وايجابية مع الاخرين ، وقدرته على المساهة لتطوير مجتمعه .ويزداد الرفاه الانساني عندما يكون الفرد قادرا على تحقيق اهدافه الشخصية والاجتماعية وتحقيق الاهداف المجتمعية .
- وتعرف منظمة ESRC الرفاه بالحالة التي يكون فيها الفرد منسجما مع الاخرين وعندما تحقق له كفاة الاحتياجات الانسانية وعندما يكون الفرد قادرا على التصرف بشكل متزن وعندما تتحقق أهداف الفرد ، وعندما يتمتع الفرد بنوعيه حياة مقبولة .

2- مؤشر الرفاهية الاقتصادية:

أ- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان في منتصف العام. الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد

[1] العكيلي ، طارق ، الاقتصاد الجزئي ، وزراة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، 2008 ، ص 270.

[2] Felce, D. and Perry, J. (1995). Quality of life: its definition and measurement. Research developmental disabilities, 16(1), 51–74. 74.

بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات وناقص أي دعم غير المدرجة في قيمة المنتجات. وتحسب دون إجراء اقتطاعات لاستهلاك الأصول المصنوعة أو لاستنزاف وتدهور الموارد الطبيعية.

ب- مؤشر نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية[1]:

نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة هو نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية مقسومة على عدد السكان . إن نفقات الاستهلاك النهائي للأسر هي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية) التي تشتريها الأسر المعيشية. وهو يستثني مشتريات المساكن ولكنه يشمل إيجارات محتملة للمساكن التي يشغلها مالكوها. كما تشمل المدفوعات والرسوم للحكومات للحصول على التصاريح والتراخيص. وهنا، تشمل نفقات الاستهلاك المنزلي نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية، حتى عند الإبلاغ عنها بشكل منفصل من قبل البلد.

ج- مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم:

ويعبر عن الإنفاق الحكومي العام على التعليم (الحالي، ورأس المال، والتحويلات). وهي تشمل النفقات الممولة من التحويلات من المصادر الدولية إلى الحكومة. وعادة ما تشير الحكومة العامة إلى الحكومات المحلية والإقليمية والمركزية.

د – مؤشر الإنفاق على الصحة:

ويتألف الإنفاق على الصحة العامة من الإنفاق المتكرر والرأسمالي من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والاقتراض الخارجي والمنح (بما في ذلك التبرعات المقدمة من الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وصناديق التأمين الصحي الاجتماعي (أو الإلزامي).

هـ- مؤشر البطالة[2]:

تشير البطالة إلي نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد.

و- مؤشر نسبة وفيات الأمهات (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي):

نسبة وفيات الأمهات هي عدد النساء اللائي يتعرضن للوفاة أثناء الحمل والولادة لكل 100 ألف مولود حي. وتم تقدير البيانات بنموذج انحدار باستخدام معلومات عن الخصوبة، والقابلات، ومعدل انتشار فيروس الإيدز.

[1] العكيلي ، طارق ، نفس المرجع السابق ، ص 270.

[2] http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series ،2017/04/25 .23:10

ر- مؤشر معدل وفيات، الرضّع (لكل 1000 مولود حي):

يشير معدل وفيات الرضع إلي عدد وفيات الأطفال الرضع قبل بلوغهم عمر سنة لكل 1000 مولود حي في سنة معينة.

ز- مؤشر التنمية البشرية:

هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، والمعرفة، ولها مستوى معيشي لائق. مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات القياسية لكل من الأبعاد الثلاثة.

ويتم تقييم البعد الصحي حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويقاس بعد التعليم متوسط سنوات الدراسة للكبار الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فأكثر والسنوات المتوقعة من التعليم الأطفال في سن المدرسة. ويقاس بعد مستوى المعيشة الدخل القومي الإجمالي للفرد.

ط- مؤشر الفقر[1]: بالرغم من اهمية خط الفقر في دراسة الفقر في مجتمع ما وتحديد أعداد الفقراء إلا أنه لا يصلح لتقديم دلالات اخرى كمدى الفقر وعمقه وقياس درجة الحرمان، لهذا ظهرت مؤشرات لسد ثغرات خط الفقر حيث تعني بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر، نذكرها فيما يلي :

- ✓ **المؤشرات التقليدية لقياس الفقر** :
  - **مؤشر عدد الرؤوس** : يقيس مدى تفشي الفقر في المجتمع ، نسبة الفقراء في المجتمع
  - **مؤشر فجوة الفقر** : يقيس عمق الفقر من خلال الفارق بين دخل الفقراء
  - **مؤشر (Foster K Greer . Thorbecke)** : يقيس شدة الفقر التي تمثل مدى تفاوت دخل الفرد
  - **مؤشر سان** : يقيس عدد الفقراء ، عمق الفقر ، شدته والتفاوت في توزيع الدخل
  - مؤشر (Watts Index) : يقيس حجم الاعانة اللازمة للخروج من الفقر
  - **مؤشر SST** : يجمع بين مؤشر فجوة الفقر ومؤشر فجوة سان.
- ✓ **مؤشرات التفاوت في توزيع الدخل** : هناك علاقة تبين التفاوت في توزيع الدخل والفقر إذ أنه لا يوجد اي مجتمع فيه الفقر بدون أن يكون فيه تفاوت في توزيع الدخل ولكن يمكن أن يكون مجتمع ما يتميز بتفاوت الكبير في توزيع الدخل مع عدم وجود الفقر . ونختصرها فيما يلي : المدى – التباين – مقياس الانحراف – مؤشر Theil – منحنى لورنز – معامل Gini– مؤشر Atkinson .

[1] العكيلي ، طارق ، الاقتصاد الجزئي ، مرجع سبق ذكره، 2008 ، ص 270.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

سنحاول في هذا المبحث أن نقوم بعملية عرض ونقد لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تم تقسيم الدراسات حسب اللغة المحرره بها إلى دراسات باللغة العربية وأخرى باللغة الأجنبية، ثم نقوم بتقديم مقارنة بين الدراسات الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

أولا: الدراسات باللغة العربية:

1- دليلة طالب (2010) [1]: قامت الباحثة بإعداد هذه الدراسة لتبين علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بإستخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1980-2013)، ومن أجل ذلك تم إستخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، أما معدل الدخل الفردي بالأسعار الحقيقية فاستخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ولتوضح العلاقة قامت الباحث بإستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully-Modified OLS) فكشفت النتائج التجريبية عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة،كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وأبرزت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو .

وقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي وعلى المنهج الاستنباطي والاستقرائي وهو الذي يتناسب مع الدراسة وخاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية.

بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي استخدمته لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الخارجية عبر الفترات المتعاقبة. كما اعتمدت في الدراسة على المنهج القياسي المتمثل في تطبيق تقنيات القياس الاقتصادي لتقدير العلاقات واستخدام طريقة المربعات الصغرى .

والنتائج التي توصلت إليها الباحثة هي :

[1] دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ملفات الأبحاث الاقتصادية والتسيير، العدد 04، الجزء 02، سبتمبر 2015، ص-ص :136-169.

إن سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، وذلك نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي، وتدل هذه النتائج كذالك على ضرورة تكوين استثمارات جديدة التي تعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتتجاوز معدلات نمو السكان لأجل الرفع من المستوى المعيشي للأفراد، من هنا يتبين أهمية الاستثمار المحلي باعتباره الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والذي يعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل الدخل .

2- **عبد الغفار غطاس (2015)** [1]: جاءت هذه الدراسة لتبين علاقة تحرير التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

وتهدف هذه الدراسة لمحاولة تقييم أثر تحرير التجارة الخارجية على نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2011) من خلال المتغيرات ذات الاهمية في الاقتصاد الوطني ، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العالمية (OLS) عملية التقدير.

ولتوضيح ذلك طرح الاشكالية الاتية : ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ وخلص البحث الى أن للانفتاح التجاري أثر ايجابيا على التنمية الاقتصادية، تحديدا على نمو الناتج المحلي الاجمالي ، تحسين الصادرات والواردات الحقيقية المؤدية بدورها الى النمو الاقتصادي ، كما توصلنا الى أن عملية التحرير التجاري لها تأثيرات أخرى جانبية على الاقتصاد الوطني ، أهمها التضخم

وخلصت الدراسة الى النتائج التالية :

زيادة كل من الصادرات والواردات الحقيقية في الاقتصاد الوطني .بالإضافة إلى انه عملا على تحسين والتأثير الايجابي على معدلات النمو الاقتصادي.كذلك فإن الانفتاح التجاري عمل على الزيادة في معدلات التضخم في البلد.

3- دراسة عبدوس عبد العزيز(2010) [2]:

قام الباحث بدراسة علاقة سياسة الانفتاح التجاري بمشكلتي محاربة الفقر وحماية البيئة، والتي تعد من اعقد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي مازالت تسيل حبر المعنيين بهذه الشؤون على اختلاف انتمائتهم ومشاربهم ، وقد تولدت هذه المعضلة لتفاعل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وتتسم بانها ذات طبيعة تراكمية ، حيث تكونت عبر العديد من السنوات وبدأت تبرز أثار هذا التفاعل على الفقر والبيئة مع ازدياد توجه

[1] عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص-ص :283-291.
[2] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص-ص :151-166.

اقتصاديات دول العالم نحو تبني وتطبيق مايسمى (سياسة الانفتاح التجاري) التي – زعمو – أن اتاحت لملايين البشر النجاة من براثن الفقر والتلوث البيئي ومشاركة في الرخاء الذي ولدته العولمة غير ان ملايين كثيريين تركو وراء الركب ، حيث وزعت منافع ومكاسب التجارة على نحو غير متساوي بين البلدان وداخلها ، الأمر الذي اكد ورسخ ان الانفتاح التجاري هو شعار الاقوياء وسندهم وكسر ظهر الفقراء.

وقد جاءت هذه الدراسة لتبين هذه العلاقة ولكن من وجهها الأخر، وذلك عن طريق دراسة نقدية للظاهرة. حيث خرج بالنتائج التالية :

- ✓ يؤدي الانفتاح التجاري الى تدهور شديد ومتفاقم في المساوات الاجتماعية والاقتصادية بفعل تضاعف الأرباح وانهيار سياسات اعادة توزيع الدخول والظاهرة صفة نابعة من طبيعة هذا الانفتاح .
- ✓ يؤدي التدهور في المساواة الاقتصادية إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء .
- ✓ تطور الفقر وتفاوت الدخول عالميا واقليميا وقطريا بفعل الانفتاح ، حيث اتسع الفقر أفقيا ليشمل أوسع الفئات الوسطى .
- ✓ ان الانفتاح التجاري كان احد الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة .
- ✓ ان المستفيد الأكبر من سياسة الانفتاح سواء من ناحية تاثيره على الفقر وتوزيع الدخول أو البيئة هي الدول المتقدمة .

ثانيا: الدراسات باللغات الاجنبية:

1- MASOUD ALI KHALID (2016) [1] :

اتسمت هذه الدراسة بعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وقد قام الباحث بدراسة حالة تركيا، وذلك نظرا لما تزخر به تركيا بمكانة بين الدول من ناحية انتاج وتصدير السلع والخدمات التى جعلتها من أفضل البلدان في الانفتاح التجاري

والإشكالية التي تم طرحها في هذه الدراسة ما إذا كان الانفتاح التجاري يعزز او يعيق النمو الاقتصادي على المدى القصير ؟ مناقشة الانفتاح التجاري النمو الاقتصادي من خلال قنوات مختلفة، مثلت حقيق الكفاءة في تخصيص الموارد بسبب السياسات الموجهة نحو التصدير.

[1] MASOUD ALI KHALID, The Impact of Trade Openness on Economic Growth in the Case of Turkey, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.10, 2016, p p: 151-161.

وتهدف هذه الدراسة لمناقشة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وتبيين العلاقة بينهما.

وقد ارتكزت هذه الدراسة على تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في حالة تركيا ، وقد تم استخدام خمسة متغيرات في هاته الدراسة ، الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و للنمو الاقتصادي و مؤشر التجارة ، تصدير / ناتج المحلي الاجمالي ، الاستيراد / الناتج المحلي الإجمالي ، وتكوين رأس المال الإجمالي ، كمؤشرات مستقلة .

واستخدام نموذج (اختبار التكامل المشترك) ardl للدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل خلال فترة العينة 1960 - 2014.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- الانفتاح التجاري يعزز النمو الاقتصادي على المدى القصير بينما لا توجد هذه العلاقة على المدى الطويل.
- النمو الاقتصادي يحصل على زيادة من تكوين رأس المال الإجمالي ومؤشر التجارة مما يساعد على تحقيق نموا اقتصادي مطرد على المدى القصير والطويل.
- الانفتاح التجاري يعزز النمو الاقتصادي من خلال الآثار غير المباشرة لانتشار التكنولوجيا المتقدمة التي يجلبها العالم المتقدم.

2- دراسة Marilyne Huchet-Bourdon (2011) [1]:

لقد قامت الباحثة في هذه الدراسة بالبحث عن كيفية قياس الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي، و على من الرغم من موجة التحرير الي تم الاطلاع عليها خلال العقود الماضية ، فإن النقاش ، على الروابط والسببية بين الانفتاح التجاري والنمو وتوزيع الدخل لا يزال مفتوحا في ما بين الاقتصاديين ترتكز الدراسة على اقتراح طرق أكثر تفصيلا لقياس الانفتاح التجاري مع مراعاة بعدين إضافيين لدمج البلدان في التجارة العالمية: الجودة والتنوع.

والاشكالية التي تم طرحها في هاته الدراسة : ما هي الطريقة المثلي التي يتم بها قياس الانفتاح التجاري؟.

كما تهدف هذه الدراسة الى مناقشة الصلات بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل.

[1] Marilyne Huchet-Bourdon , The relationship between trade openness and economic growth: Some new insights on the openness measurement issue, *XIIIème Congrès de l'Association Européenne des Economistes Agricoles (EAAE)*, Aug 2011, p p: 61-88.

و توضيح الشكوك حول الطريقة التي يقاس بها الانفتاح التجاري في البلدان.كما تم استخدام المؤشرات التالية لدراسة الموضوع: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،التعليم ، متوسط الحياة المتوقعة ، معدل الاستثمار والنموذج الذي تم استعماله : dynamic panel estimation.

وفي الأخير خلصت الدراسة للاتي:

- البلدان المصدرة لمنتجات ذات جودة أعلى تنمو بسرعة أكبر
- تهدف هذه الدراسة إلى طريقة أكثر تفصيلا لقياس الانفتاح التجاري ، مع الأخذ بالاعتبار حساب بعدين إضافيين من اندماج بلدان في التجارة العالمية : الجودة والتنوع
- التجارة قد تؤثر على النمو سلبا بالنسبة للبلدان التي تتخصص في منتجات منخفضة الجودة.
- وجود أيضا علاقة غير خطية بين تنوع الصادرات ونسبة التجارة والنمو، مما يشير الى أن البلدان المصدرة لمجوع واسعة من المنتجات سوف تنمو بسرعة أكبر حتى عتبة معينة
- البلدان المصدرة لنطاق أوسع من المنتجات ستنمو بسرعة أكبر إلى حد معين من حيث تبعية الاقتصاد إلى التجارة.

3– دراسة Andres Giraldo (2016) [1]:

ترتكز هذه الدراسة على تبيان العلاقة السببية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة، بحيث تستخدم بيانات من اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) لتقدير العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والتدفقات التجارية.

النموذج الذي تم استخدمه نموذج قرانج لدراسة نظريتين: هل الصادرات تقود الى النمو؟ أو هل النمو يحرك الصادرات على المدى القصير والطويل في دول امريكا الشمالية (نافتا) خلال فترة العينة 1960 – 2014؟.

وتهدف الدراسة الى توضيح ايهما اكثر أهم بالنسية لنمو التجارة داخل الكتلة التجارية او التجارة مع بقية العالم والى تبيان هل الزيادة في الإنتاج مهمة لتعزيز الصادرات داخل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في الأجلين القصير والطويل.

[1] Andres Giraldo ، International Trade and Economic Growth: Causality Relations Within NAFTA, Southern Methodist University and Pontificia Universidad Javeriana Jesus Cañas, Federal Reserve Bank of Dallas, August 2016, p p: 51-98.

وقد خلصت الدراسة إلى :

– ان البلدان وقعت في السنوات العشرين الماضية عدة اتفاقات للتجارة الحرة مع شركاء آخرين فصد تحريك عجلة النمو في المنطقة.

– وجود ادبة بضمان استمرار العلاقة بين المكسيك والولايات المتحدة حيث نجد أن هذه الكتلة الفرعية قد عززت صادراتها من التجارة مع زيادة الإنتاج.

وجود تأثيرا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة والتجارة الثنائية على الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي. وقد تكون هذه النتائج مدفوعة بحقيقة أن الاقتصاد المكسيكي أصغر مقارنة بالاقتصادات الكندية والأمريكية، ويعتمد إنتاجه على ما يتم تداوله فقط.

ثالثا: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالة:

بعد استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بإعدادها ويتمثل أهمها فيمايلي:

1– من حيث الهدف:

لقد اشتركت جل الدراسات حول هدف رئيسي واحد وهو تبيين علاقة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي من خلال مجموعة من المتغيرات، أين نجدهم اختلفوا بالأخذ في نوعية المتغيرات وعددها.

ولقد شملت دراستنا على تعدد المتغيرات وتنوعها حيث احتوت مجموع المتغيرات المختلفة المندرجة في الدراسات السابقة وتميزت دراستنا بمتغيرات اخرى وهي: معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، مؤشر حرية التجارة، مؤشر الحرية الاقتصادية.

كما تميزت دراستنا عن باقي الدراسات باستخدام مؤشر التنمية البشرية ومعدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك الأسري كمؤشرات دالة على الرفاهية.

2– من حيث عينة الدراسة:

بالنسبة لعينة الدراسة وجدنا تنوع بين الدراسات حيث اعتمدت بعض الدراسات على عينة لدولة واحدة وبعض الدراسات اعتمدت على عينة لعدة دول.كما لاحظنا أن الفترة الزمنية لكامل الدراسات كانت متقاربة .

3- من حيث طريقة المعالجة:

هناك تنوع وتعدد في طريقة تقدير النماذج فبعض الدراسات كانت نقدية وأخرى اعتمدت على الطرق الإحصائية كنموذج ARDL (اختبار التكامل المشترك) وغيرها اعتمدت في تقدير النماذج على طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وهاته الأخيرة التي اعتمدناها في دراستنا التطبيقية.

مع كل هاته التوفقات والاختلافات لكل الدراسات إلا انها اجمعت غالبا على استنتاج واحد ان التحرير التجاري له علاقة معنوية بالنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل

تعتبر التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة التي ساهمت في رفع النمو الاقتصادي ، فبإرتفاع قيمتها ترتفع معدلات نمو الاقتصاد ، فالصادرات تلعب دورا هاما في توسيع الاسواق وتنويعها ، وبالتالي فهي تعمل على حفز الانتاج الوطني وتخفيض تكاليفه عن طريق الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها وفورات الحجم ، وعليه فالصادرات ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي .

فتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا تسعى كل الدول الى ادراكه ، من خلال تسطير جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الاداء الانتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات تزايد سكانها .

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية

الشراكة الأورو جزائرية(1995-2015)

تمهيـــد :

يأتي هذا الفصل محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة والربط بين الاطار النظري السابق من أجل تحديد مدى تأثير التحرير التجاري في تحقيق النمو والرفاهية، وقد حاولنا حصر أهم المتغيرات التي تتم عليها النظرية الاقتصادية والمعبرة عن والظاهرة فاخترنا متغيرات تعبر عن التحرير التجاري منها مؤشر الصادرات بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي ومؤشر الواردات بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي، أما متغير النمو الاقتصادي اخترنا معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عنه، وفيما يخص المتغيرات المعبرة على الرفاهية نذكر منها مؤشر التنمية البشرية.

ووفقا للمنهجية المعتمدة فقد قسمنا الفصل إلى مبحثين تناولنا في الأول الطريقة والأدوات مبينين من خلاله مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وطريقة جمع المعطيات ومصادرها، والأدوات والطرق الإحصائية والقياسية التي تم الاعتماد عليها. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتقدير النموذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات.

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، ثم تحديد المتغيرات، وذلك في الجزء الأول من المبحث. أما فيما يتعلق بالجزء الثاني سنتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة والطرق والأدوات الاحصائية والقياسية المعتمدة في هذه الدراسة.

أولا: الطريقة:

1- إختيار مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من دولة الجزائر لمدة 21 سنة ابتداء من سنة 1995 إلى سنة 2015 .

يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى فهو اقتصاد ريعي، حيث يمثل الجزء الأكبر من اقتصادها أما الباقي فيقسم على باقي القطاعات الأخرى .

1-1- تركيبة الهيكل الاقتصادي للجزائر:

يتركب الهيكل الاقتصادي للجزائر من: قطاع المحروقات (فهو عصب الاقتصاد الجزائري)، التجارة، الزراعة، البناء والأشغال العمومية، الاتصالات والمواصلات، الصناعات غير البترولية، الخدمات، الأشغال العامة النفطية وفي مايلي يمثل الجدول التالي تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بالأسعار الجارية للفترة 2001-2012:

الجدول رقم 01 : تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بالأسعار الجارية للفترة 2001-2012 بطريقة القيمة المضافة (الوحدة: مليون دج)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الزراعة	412119.5	417225.2	515281.7	580505.6	581615.8	641285
المحروقات	1443928.1	1477033.6	1868889.6	2319823.6	3352878.4	3882227.8
الأشغال العامة النفطية	38388	39998.5	44199.9	49294	58992.2	64265.4
الصناعات غير البترولية	315230.5	337556.2	355370.6	390542.2	420121.2	444369.7
البناء والأشغال العمومية	320507.1	369939.3	401014.4	458674	505423.8	610071.1
الاتصالات والمواصلات	303693.5	340983.3	390551.2	511557.9	644828.1	753781.2
التجارة	476208.8	509285.6	552179.9	607052.6	668130	728366.7
الخدمات	141882.9	153889.6	169482.5	183559.5	205771.1	226224.6
مجموع القيم المضافة	**3451958.4**	**3645911.3**	**4296969.8**	**5101009.4**	**6437760.6**	**7350591.5**
ضريبة القيمة المضافة	**199229.4**	**249147.4**	**260070.6**	**307340.8**	**350130.2**	**378722.6**
حقوق جمركية	**103683**	**128355**	**143000**	**138838**	**143888**	**113402**
GDP	**3754870.8**	**4023413.7**	**4700040.4**	**5547188.2**	**6931778.8**	**7842716.1**
نمو GDP %	/	**7.15**	**16.82**	**18.02**	**24.96**	**13.14**
نمو TVA للمحروقات %	/	**2.29**	**26.53**	**24.13**	**44.53**	**15.79**

…/….

2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1421693.3	1183216.1	1015258.8	926372	711754	704200.7	الزراعة
5536381.8	5242502.8	4180357.7	3109078.9	4997554.5	4089308.6	المحروقات
80050.5	70701.2	63312	94767.1	86719.5	92368.8	الأشغال العامة النفطية
728615.2	663756.5	617404.9	573066.6	519501.1	463658.7	الصناعات غير البترولية
1411159.6	1262566.7	1194113.5	1000054.9	869988.6	732720.7	البناء والأشغال العمومية
1095277.7	1003544.7	933707.6	914362.4	863565.8	830085.4	الاتصالات والمواصلات
1649969.8	1446331.4	1283227.7	1151623.6	1003199.4	833008.4	التجارة
460340	412721.5	369400	318574.1	280262.6	247602.2	الخدمات
12383487.8	**11285340.9**	**9656782.2**	**8087899.6**	**9332545.5**	**7992953.5**	مجموع القيم المضافة
739296.7	**632265.1**	**565823.6**	**542063.2**	**489047**	**398139.1**	ضريبة القيمة المضافة
338209	**222371**	**181865**	**169055**	**164882**	**132653**	حقوق جمركية
13460993.5	**12139977**	**10404470.8**	**8799017.8**	**9986474.5**	**8523745.6**	**GDP**
10.88	**16.68**	**18.25**	**-11.89**	**17.16**	**8.68**	نمو **GDP** %
5.61	**25.41**	**34.46**	**-37.79**	**22.21**	**5.33**	نمو **VA** للمحروقات %

Source: *www.ons.dz/*

http://www.ons.dz/IMG/pdf/ProdNation2000-2013.pd

من المؤشرات الاقتصادية يتبين أن قطاع المحروقات والصناعات النفطية يُشكّل النسبة الأكبر من القيمة المضافة المكونة للناتج مقارنة ببقية القطاعات، ويُعتبر (أي قطاع المحروقات) القاطرة التي تجر نمو الناتج المحلي الجزائري، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع، ورهينا لمستويات الأسعار وتقلباتها، ومرتبطا بالنمو العالمي والطلب عليه، ما يؤشّر على احتمالية التأثر بالارتدادات السلبية التي تمس مراكز الاقتصاد العالمي عموما، والشركاء التجاريين بوجه خاص.

الجدول رقم 02: نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2001-2012 (الوحدة: %)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
41.13	43.18	40.18	35.33	50.04	47.98	49.50	48.37	41.82	39.76	36.71	38.45	المحروقات/**GDP**
41.72	43.77	40.79	36.41	50.91	49.06	50.32	49.22	42.71	40.70	37.71	39.48	مجموع القطاعين*

* مجموع القيمة المضافة لقطاعي المحروقات والأشغال العامة النفطية

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي تمثل ما يقارب 50 %.

الجدول رقم 03: الصادرات خارج مجال المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات للفترة 2001-2012 (الوحدة: مليون دج)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
3895736.2	3355000	2276827	1850000	1445000	1430668	صادرات المحروقات
3979000.9	3421548.3	2337447.8	1902053.5	1501191.9	1480335.8	إجمالي الصادرات
2.09%	**1.94%**	**2.59%**	**2.74%**	**3.74%**	**3.36%**	الصادرات خارج المحروقات / إجمالي

.../....

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات المحروقات	4121790.4	4970025.1	3270227.5	4220106	5223836.8	5527736.5
إجمالي الصادرات	4214163.1	5095019.7	3347636	4333587.4	5374131.3	5687369.4
الصادرات خارج المحروقات / إجمالي	**2.19%**	**2.45%**	**2.31%**	**2.62%**	**2.80%**	**2.81%**

Source:*ONS, La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale,* ***EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 -2012****, Collections Statistiques N° 182 /2014, MARS 2014, p91.*

http://www.ons.dz/IMG/pdf/COMEXpub2012_AVRIL.pdf

من خلال الجدول رقم 03 نلاحظ أن نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات تمثل من 2 إلى 4 %.

أما فيما يخص التركيبة السلعية للواردات فإنها تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية للفترة 2001–2012 (الوحدة: مليون دولار)

	الطاقة والمحروقات	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	سلع التجهيز الفلاحي	سلع التجهيز الصناعي	سلع استهلاكية	المجموع
2001	139	2395	478	1872	155	3435	1466	**9940**
2002	145	2740	562	2336	148	4423	1655	**12009**
2003	114	2678	689	2857	129	4955	2112	**13534**
2004	173	3597	784	3645	173	7139	2797	**18308**
2005	212	3587	751	4088	160	8452	3107	**20357**
2006	244	3800	843	4934	96	8528	3011	**21456**
2007	324	4954	1325	7105	146	10026	3752	**27632**
2008	595	7796	1378	9154	86	15434	5036	**39479**
2009	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	**39297**
2010	945	6027	1404	9944	330	15573	5987	**40210**
2011	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	**47300**
2012	4955	9023	1839	10692	329	13604	9997	**50439**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http://www.bank-of-algeria.dz

ومن خلال الجدول رقم 04 نقوم بتقديم الرسم البياني التالي الذي يوضح تطور الواردات الجزائرية من حيث التركيب السلعي.

الشكل رقم 01: تطور الواردات الجزائرية للفترة 2001–2012 (الوحدة: مليون دولار)

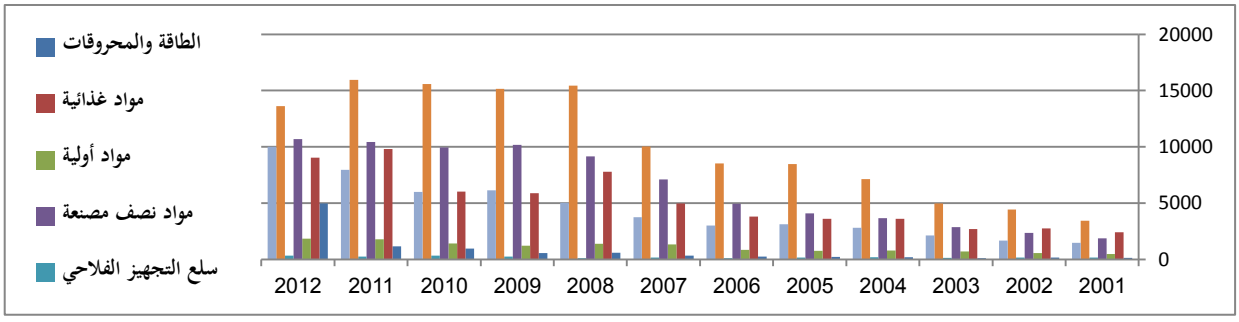

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 04.

من خلال الشكل رقم 01 وبالاعتماد على الجدول رقم 04 نلاحظ أن الواردات الجزائرية من الفترة 2001 إلى 2007 في تزايد حيث بلغ مجموع الواردات سنة 2001 ما قيمته 9940 مليون دولار ليصل سنة 2007 إلى ما قيمته 27632 مليون دولار وفي سنة 2008 كانت قيمة الواردات 39479 مليون دولار أي أن هناك تزايد كبير في الواردات لتصل سنة 2012 إلى ما قيمته 50439 مليون دولار، وهذه الزيادة ترجع إلى الاتفاقيات التجارية التى عقدتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

1-2- الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الجزائر: [1]

1-2-1- منطقة التبادل العربي الحر:

في إطار تنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية ، قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية في 22 من فيفري 1978 التحضير لاتفاقية تيسير المبادلات التجارية بين البلدان العربية . تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في 10 من فيفري 1981 بتونس.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير المبادلات التجارية بين مختلف الدول العربية و كذا تسهيل الخدمات المتعلقة بالتجارة .

أعاد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية تفعيل هذه الاتفاقية بتاريخ 13 سبتمبر 1995.

في اجتماع قمة رؤساء الدول العربية في جوان سنة 1996 ، تم التأكيد على تحقيق مشروع متمثل في البرنامج التنفيذي لوضع المنطقة العربية للتبادل الحر ابتدءا من جانفي 1998.

تم تبني هذا المشروع في 1997، و كل دولة عربية ترغب في الدخول إلى هذه المنطقة ، وجب عليها المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية، و الالتزام رسميا بتطبيق برنامجها التنفيذي الذي يهدف إلى وضع منطقة للتبادل الحر في مدة 10 سنوات ابتدءا من جانفي 1998 مع التخفيض للحقوق الجمركية ب % 10 كل سنة.

كما تم تبني:

- مبدأ المعاملة الوطنية العربية.
- مبدأ الشفافية.
- مبدأ تبادل المعلومات.

[1] الموقع الالكتروني لوزارة التجارة http://www.commerce.gov.dz/ar/

- مبدأ توحيد التعريفات.
- المعايير المتعلقة بأسس معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، كنتيجة لتطبيق البرنامج التنفيذي.

تم وضع ثلاث لجان لمتابعة تطبيق هذه المنطقة و المتمثلة في:

-لجنة المتابعة و التنفيذ.

-لجنة المفاوضات التجارية.

-لجنة قواعد المنشأ.

الوضعية الحالية للمنطقة : - صادقت 19 دولة عربية على اتفاقية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية وتتمثل في : الجزائر، الأردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، المملكة العربية السعودية، العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، اليمن ، موريتانيا ، فلسطين، السودان.

- لم تصادق بعد على الاتفاقية 03 دول و هي : جزر القمر، جيبوتي، الصومال.

- تطبق البرنامج التنفيذي لمنطقة التبادل العربي الحر 18 دولة هي : الجزائر، الاردن، سوريا، الإمارات العربية المتحدة , البحرين ، تونس ، المملكة العربية السعودية، العراق ، سلطنة عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، اليمن، فلسطين، السودان.

-البلدان التي لا تطبق البرنامج التنفيذي الى يومنا هذا هي موريتانيا.

تم الانتهاء من تحقيق و وضع هذه المنطقة في الفاتح من جانفي 2005 و من وقتها و المنتجات العربية المنشأ يتم تبادلها و تخضع للإعفاء التام من الحقوق الجمركية.

في شهر أوت 2004 أعلن رسميا من خلال المرسوم الرئاسي رقم 223 المتضمن لمصادقة الجزائر على اتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين البلدان العربية. وقد تقدمت الجزائر بملـف الانضمام للمنطقة العربية للتبادل الحر لدى الأمانة العامـة للجامعـة العربية في 31 ديسمبر 2008.

بعد الالتزام الرسمي من طرف الحكومة الجزائرية بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة ، المبادلات التجارية بين الجزائر و البلدان العربية الأعضاء في المنطقة بدأت تستفيد من الإعفـاء الكامل من الحقوق الجمركية ابتدءا من 01 جانفي 2009.

تم وضع نقطة اتصال على مستوى وزارة التجارة لتسيير و متابعة البرنامج التنفيذي ، التي تعمل بالتنسيق مع نقاط الاتصال الأخرى للدول الأعضاء في المنطقة و كذا الأمانة العامة للجامعة العربية.

تتولى " لجنة التقييم و المتابعة" التي تم إنشاؤها على مستوى الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (و التي تضم إضافة إلى القطاعات المعنية جمعيات أرباب العمل) متابعة المنطقة العربية للتبادل الحر.

1-2-2- الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي:

تم توقيع هذه الاتفاقية في تونس بتاريخ 04 ديسمبر 2008 وتم الاتفاق على مايلي:

-الحقوق والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل (الرسوم هي التعريفة الجمركية المطبق في كلا البلدين المفروضة على السلع المستوردة)، على أن يتم إعفاء المنتجات ذات المنشأ الجزائري والتونسي في القائمتين (ج1) و (د1) من هذه الرسوم.

تتضمن القائمة (ج1) المنتجات ذات المنشأ التونسي والمعفاة من جميع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل لدى دخولها الإقليم الجمركي الجزائري، أما القائمة (د1) فتتضمن المنتجات ذات المنشأ الجزائري والمعفاة من جميع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل لدى دخولها الإقليم الجمركي التونسي.

كما تخفض الجزائر 40 % من الحقوق الجمركية على المنتجات ذات المنشأ التونسي الواردت في القائمة (ج2) .

اجراء مفاوضات للنظر في منح تخفيضات جمركية بعد سنة من دخول هذا الاتفاق حيز التطبيق لبقية المنتجات الصناعية ذات المنشأ التونسي.

-القيود غير الجمركية وهي الاتفاق على كافة التدابير والإجراءات الادارية والمالية والتقنية التقييدية أو التمييزية التي قد يتخذها أحد الطرفين المتعاقدين لغير الأغراض التنظيمية أو الاحصائية قصد الحد من مستورداته من بلد الطرف الآخر.

-مجموعة من القوانين والأنظمة والاجراءات المطبقة والمتعلقة بالصحة والحجر الزراعي النباتي والحيواني وبالحفاظ على البيئة في كلا البلدين وذلك قصد حماية صحة وحياة الأشخاص والحيوانات والنباتات والحفاظ على السلامة البيئية.

ويهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل وتشجيع وتنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتمت المصادقة عليه بتاريخ: 11 فيفري 2010. [1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 17 فيفري 2010 .

ويعتبر سريان مفعول هذه الاتفاقية التجارية التفاضلية، بداية شهر مارس 2014، تقدما في بناء الفضاء الإقتصادي المغاربي. غير أن تطبيق وتنفيذ الاتفاق شهد العديد من المعوقات والتحديات، حيث وجد المتدخلين الاقتصاديين الجزائريين بالأخص صعوبات للدخول للسوق التونسية بالرغم من التسهيلات المنصوص عليها بالاتفاق والإجراءات التي تم اتخاذها في شهر ديسمبر 2014 من الجانب التونسي في إطار قانون المالية لسنة 2015، لكن تلك الصعوبات ما تزال قائمة. [1]

1-2-3- اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية:

تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشوار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل.

تلك الاتفاقية التي تم الإمضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ افريل 2002 لا تنحصر على إنشاء منطقة التبادل الحر فحسب بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري ،تعاون اقتصادي و مالي ،تدفقات استثمارية) و جوانب سياسية و اجتماعية و ثقافية ضرورية لتنمية مستدامة.

تتمثل أهمية هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر في التعاملات التجارية الخارجية التي تبلغ نسبة 60 %مع المجموعة الأوروبية.

ودخلت اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في 01 سبتمبر2005 ولم ترد أي مشكلة ذات صعوبة تذكر عند وضعها حيز التطبيق بفضل التحضير الجيد الذي قامت به الحكومة بشأن هذا الملف من خلال إقامة لجنة دائمة مكلفة بتحضير و متابعة تنفيذها (التي تشرف عليها وزارة الخارجية) بتاريخ 30 ديسمبر 2004.

إقامـــــة لجنة تقنية مكلفة بمتابعـــة و إقامة منطقة التبادل الحر المرتقـبة في هـذا الإطـــــار بتـــاريخ 23 أوت 2005 (و التي تترأسها الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة).

في هذا الإطار تم إقامة لجنة تقنية مكلفة بمتابعة هذا الاتفاق ميدانيا، بتاريخ 23 أوت 2005 .

و بخصوص التحضير لوضع حيز التنفيذ اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية فقد قامت وزارة التجارة بإعداد "دليل يمكن تصفحه عبر شبكة معلوماتية و الموجّه لرؤساء المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين.

[1] الموقع الالكتروني : http://www.magef.org/ar/events

كما تمّ إيداع نسخ للصحافة و بجذر التنبيه إلى فقرتين خاصتين بالمواعيد التالية:

- الأولى تخصّ افتتاح المفاوضات حول تجارة الخدمات بحلول سنة 2010 (المادة37.2.)
- و الثانية تخصّ استئناف المفاوضات لغاية سنة 2010 سعيا لتحرير متزايد لتجارة المواد الفلاحية و الغذائية ذات الصلة بالفلاحة (المادة 15) .

و تجدر الإشارة إلى انّه اتخذت إجراءات لحماية المنتوجات الوطنية و ذلك عبر:

- إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع (المادة22)
- إجراءات تعويضية (المادة 23)
- إجراءات حمائية (المادة 24)
- إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات التي تعاد هيكلتها (المادة11)

إنّ شروط و كيفيات تطبيق الإجراءات الحمائية و التعويضية والمضادة لإغراق الأسواق تمّ تحديدها بموجب مراسيم تنفيذية نشرت في الجريدة الرسمية رقم 43 بتاريخ 22 جوان2005 .

1-2-4- إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و ابتداءا من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة. حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية في 17 جوان 1987

في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر. وعقد أول اجتماع له في أفريل 1998.

المهام الموكلة لفوج العمل هي تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار و التي هي المؤتمر الوزاري.

تولى رئاسة فوج العمل خلال الفترة 1994 - 1998 السيد Sanchez ARNAU ، سفير الأرجنتين، بعدها سفيري الأروغواي، السيد Carlos Perez DEL CASTILLO خلال الفترة 1998 - 2004 و السيد Guillermo VALLES خلال الفترة 2004 - 2010. و منذ نوفمبر 2011 أسندت إلى السيد François ROUX سفير مملكة بلجيكا، و يرأسه حالياً سفير الأرجنتين السيد Alberto D'ALOTTO حيث يشارك في أعمال هذا الفوج أزيد من 40 عضوا.

منذ تأسيسه سنة 1995، عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر عشرة (10) اجتماعات رسمية و اجتماعين (02) غير رسميين أخرها كان في 30 مارس 2012.

أثناء هذه الفترات، قام بدراسة النظام التجاري الجزائري. وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 وتمت مراجعته في 2008. و اخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية و الخصخصة، الإعانات و بعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة. سجلنا تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول. لأروغواي، سويسرا و الأرجنتين.

قامت الجزائر بـ 12 جولة من المفاوضات متعددة الأطراف عالجت خلالها 1900 سؤال مرتبط في المقام الأول بنظامها الاقتصادي، كما عقدت الجزائر أكثر من 120 لقاء ثنائي مع حوالي عشرين بلدا والتي توجت بإبرام ستة اتفاقيات ثنائية مع كوبا والبرازيل والأوروغواي وسويسرا وفنزويلا والأرجنتين.

1-3- توزيع المبادلات التجارية للجزائر من حيث المناطق الاقتصادية: [1]

أما فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2015، ستبين الجداول المرفقة بوضوح أن معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت منحازة من طرف شركائنا التقليديين.

وفي الواقع ، تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل ب 49 ،63% من وارداتنا و64،82 % من صادراتنا.

[1] الموقع الالكتروني : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar

الجدول رقم 05: توزيع المبادلات التجارية للجزائر من حيث المناطق الاقتصادية لسنتي 2014-2015 (الوحدة: مليون دولار)

المناطق الاقتصادية	الواردات			الصادرات		
	السنة			السنة		
	2014	2015*	التطور%	2014	2015*	التطور%
دول الاتحاد الاوربي	29 684	344 25	-14.62	40 378	25 801	-36.1
دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	8 436	7 353	-12.84	10 344	5 428	-47.53
الدول الاوربية الاخرى	886	1 220	37.7	98	37	-62.24
دول امريكا الجنوبية	3 815	2 818	-26.13	1 183	1 575	-50.52
اسيا	12 619	11 830	-6.25	5 060	2 562	-49.37
اوقيانوسيا	-	-	-	-	57	-
الدول العربية	1 962	1 912	-2.55	648	628	-3.09
الدول المغاربية	738	674	-8.67	3 065	1 607	-47.57
الدول الافريقية	440	350	-20.45	110	92	-16.36
المجموع	**58 580**	**51 501**	**-12.08**	**62 886**	**37 787**	**-39.91**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. حصيلة التجارة الخارجية

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

1-3-1- الإتحاد الأوروبي:

تبقى دول الاتحاد الاوربية دائما الشريك الرئيسي للجزائر ، بنسب على التوالي 49.21 % واردات و 68.28% صادرات.

وبالمقارنة مع عام 2014، انخفضت الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 14.62 %، من 29.68 مليار دولار في 2014 إلى 25.34 مليار دولار أمريكي في عام 2015، في المقابل تضاءلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 14.58 ملياردولار أمريكي أي 36.1% داخل هذه المنطقة الاقتصادية، يمكن للمرء أن يلاحظ أن زبوننا الرئيسي هو اسبانيا، و التي تشمل أكثر من 4،17%من المبيعات الخارجية، تليها إيطاليا بنسبة بـ16.32٪ ثم فرنسا 13.02٪.

بالنسبة للممولين الرئيسيين، تحتل فرنسا المرتبة الأولى بين دول الاتحاد الأوروبي بـ 10.52%، تليها ايطاليا واسبانيا بحصة 9.37٪ و 7.64٪من إجمالي الواردات من الجزائر خلال عام 2015.

1-3-2- دول منظمة التعاون والتنمية (خارج الاتحاد الأوروبي):

تأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي (خارج الاتحاد الأوروبي) في المرتبة الثانية بحصة بلغت 14.28٪ من واردات الجزائر من هذه البلدان،14،36٪ من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان.

وبالمقارنة مع عام 2014، فإنه ينبغي ان نشير إلى انخفاض كبير في الصادرات المحققة مع هذه الدول، من 10.34 دولار أمريكي في عام 2014 إلى 5.43 دولار أمريكي في عام 2015، كذلك إن واردات الجزائر من هذه الدول ، سجلت انخفاضا يقدر بـ 12.84٪.

كما نلاحظ أن المبادلات التجارية للجزائر مع هذه المنطقة هي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تليها تركيا بنسب 26،5% و 95،3% من الواردات القادمة من هذه الدول، و 23،5% و48،5% بالنسبة للصادرات إتجاه نفس هذه الدول.

1-3-3- باقي المناطق:

إن المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق أخرى لا تزال تتسم بنسب منخفضة.

الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية مع البلدان الأوروبية الأخرى(خارج الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية) يظهر تراجعا في حصصها من السوق بما يقارب من 28٪ مقارنة مع عام 2014، أي 984 مليون دولار أمريكي في عام 2014 الى 1.26 مليار دولار امريكى فى عام 2015.

دول "آسيا " تظهر انخفاضا بنسبة 18.6٪ تقريبا، 17.68 مليار دولار أمريكي إلى 14.39 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة.

سجل حجم التبادل التجاري مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاض كبير ما يقارب 40٪ مقارنة مع 2014 ، من مبلغ 1.52 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 2.28 مليار دولار عام 2015.

سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية (خارج اتحاد المغرب العرب) انخفاض طفيف مقارنة مع عام 2014، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مع هذه الدول 2.61 مليار دولار امريكى ليصل إلى 2.54 مليار دولار امريكى وذلك بانخفاض قدره 2.68٪.

وأخيرا، سجلت المبادلات التجارية مع بلدان أمريكا انخفاضا ملحوظا من 37.22٪ مقارنة مع عام 2014، أي من 6.99 مليار دولار في عام 2014 إلى 4.39 مليار دولار أمريكي في عام 2015.

الجدول رقم 06: أهم الشركاء في الصادرات لسنة 2015 الوحدة (مليون دولار):

بلد التصدير	الحجم	الهيكل %
اسبانيا	6 565	17.37%
ايطاليا	8 369	22.15%
فرنسا	4 921	13.02%
بريطانيا العظمى	2 883	7.63%
هولندا	2 281	6.04%
تركيا	2 071	5.48%
امريكا	1 977	5.23%
البرازيل	1 393	3.69%
بلجيكا	1 282	3.39%
الصين	2 179	5.77%
البرتغال	1 009	2.67%
تونس	856	2.27%
كندا	748	1.98%
كوريا	671	1.78%
المغرب	667	1.77%
اليابان	602	1.59%
المجموع	**37 787**	**100.00%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (بتصرف)

بالنسبة لسنة 2015، عدد الشركاء الرئيسيين للجزائر هو ستة (06) و هم : إسبانيا (6.56 مليار دولار أمريكي)، إيطاليا (8.36 مليار دولار أمريكي)، فرنسا (4.92 مليار دولار أمريكي)، بريطانيا العظمى (2.88مليار دولار أمريكي)، هولندا (2.28 مليار دولارأمريكي) و تركيا (2.07 مليار دولار أمريكي)، كما يوضح الشكل التالي نسب البلدان من صادرات الجزائر لسنة 2015:

الشكل رقم 02: نسب البلدان من صادرت الجزائر لسنة 2015 (%)

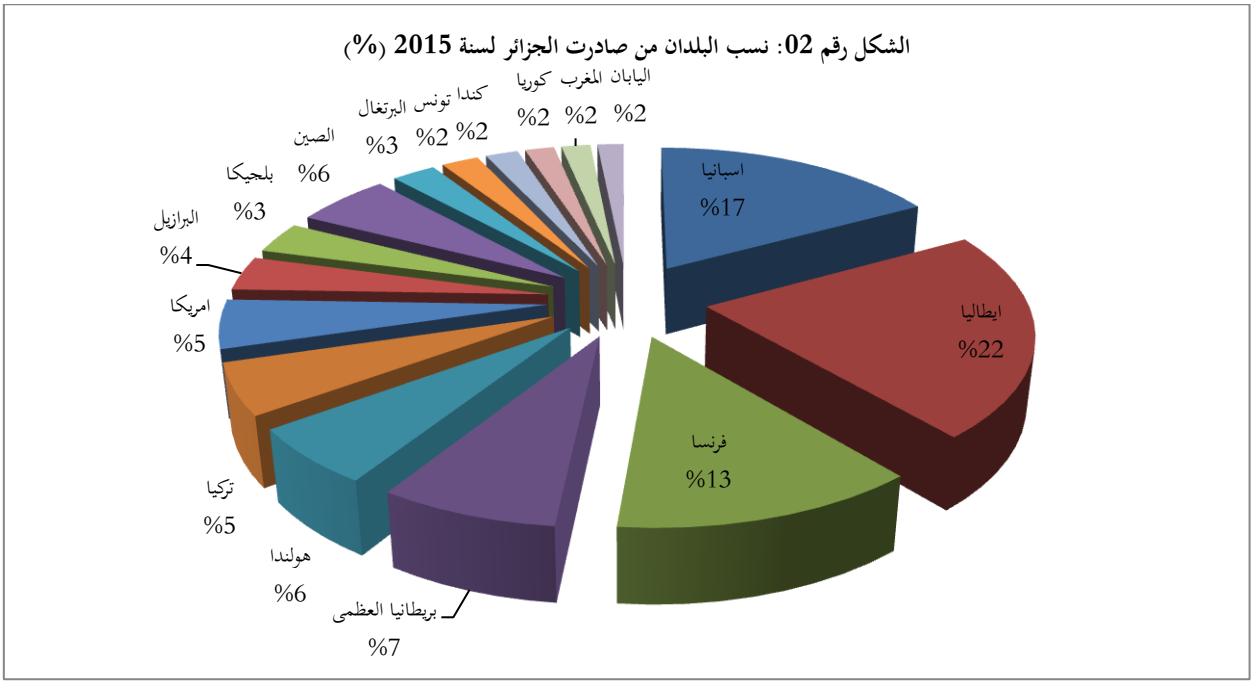

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم 06

الجدول رقم 07: أهم الشركاء في الواردات لسنة 2015 (الوحدة مليون دولار):

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل%
الصين	8 223	15.97%
فرنسا	5 420	10.52%
إيطاليا	4 828	9.37%
إسبانيا	3 934	7.64%
ألمانيا	3 382	6.57%
الولايات المتحدة الامريكية	2 710	5.26%
تركيا	2 036	3.95%
الأرجنتين	1 281	2.49%
جمهورية كوريا	1 171	2.27%
البرازيل	1 146	2.23%
الهند	1 114	2.16%
هولندا	922	1.79%
بريطانيا العظمى	903	1.75%
روسيا	746	1.63%
بلجيكا	834	1.62%
المجموع الفرعي	38746	75.23%
المجموع	**51 501**	**100.00%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

بالنسبة للممولين الرئيسيين، احتلت الصين المركز الأول مع 15.97٪، تليها فرنسا وإيطاليا بنسب على التوالي 10.52٪ و 9.37٪من إجمالي واردات الجزائر خلال عام 2015 .

والشكل التالي يوضح نسب واردات الجزائر لأهم البلدان الممونة لسنة 2015:

الشكل رقم 03: نسب واردات الجزائر من البلدان لسنة 2015 (%)

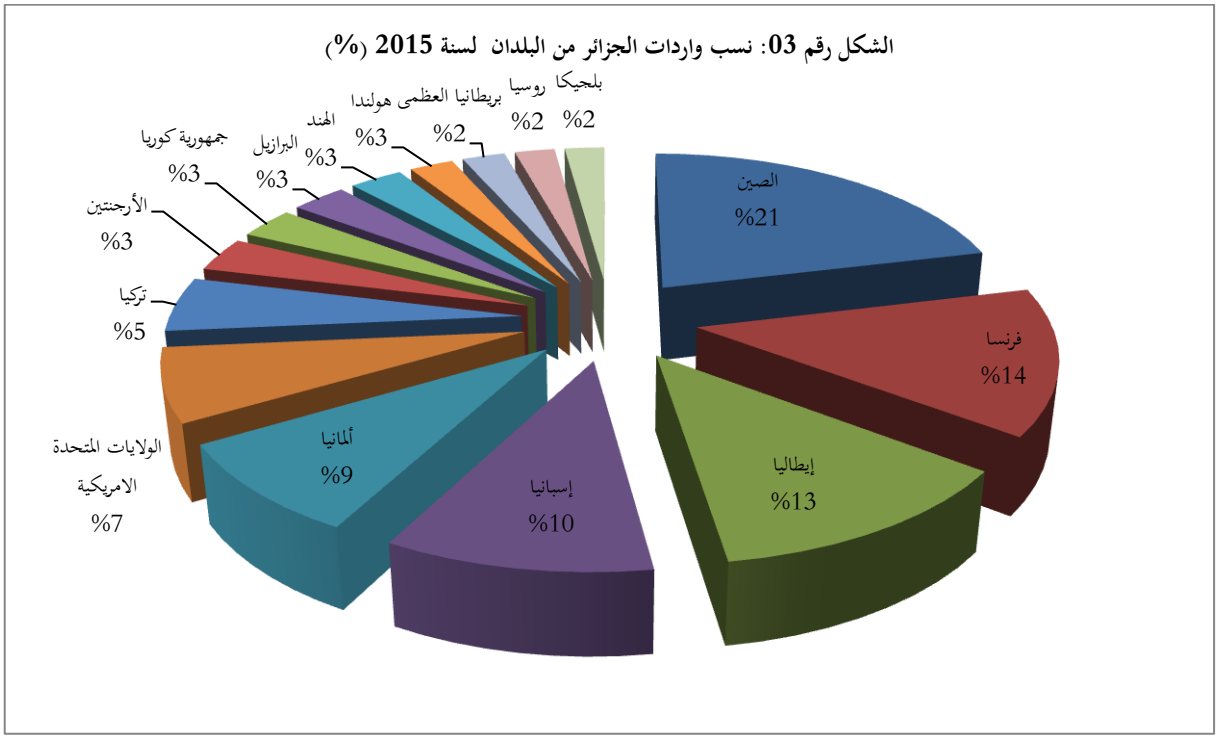

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم 07

ثانيا: متغيرات الدراسة وطريقة جمعها:

1- متغيرات الدراسة:

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر الشراكة الأورو متوسطية على النمو والرفاهية للجزائر للفترة 1995-2015 ،كما حاولنا حصر أهم المتغيرات التي تؤثر في النمو والرفاهية من أجل بناء النموذج، والمتغيرات مقسمة كالآتي: 1-1- **المتغيرات التابعة:** – معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي– مؤشر التنمية البشرية – معدل البطالة – معدل نمو نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة.

1-2- **المتغيرات المستقلة:–** مؤشر الواردات\الناتج المحلي الاجمالي– مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الاجمالي– مؤشر درجة حرية التجارة – مؤشر الحرية الاقتصادية – متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة البسيطة – الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام– نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

الجدول رقم 08 : متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

المتغيرات المستقلة		
المتغير	**التعريف**	**المصدر**
IMP	**الواردات \الناتج المحلي الاجمالي** : تمثل واردات السلع والخدمات (قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى التي ترد من بقية العالم) مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي. والواردات تشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، والإتاوات، ورسوم الترخيص، والخدمات الأخرى، مثل الاتصالات، والبناء، والمالية، والمعلومات، والأعمال التجارية، والخدمات الشخصية، والخدمات الحكومية. وتستثنى من ذلك تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقا باسم خدمات العوامل) ومدفوعات التحويل.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series
EXP	**الصادرات \الناتج المحلي الاجمالي** : تمثل صادرات السلع والخدمات (قيمة جميع السلع والخدمات السوقية الأخرى التي ترد من بقية العالم) مقسومة على الناتج المحلي الاجمالي. والواردات تشمل قيمة البضائع، والشحن، والتأمين، والنقل، والسفر، والإتاوات، ورسوم الترخيص، والخدمات الأخرى، مثل الاتصالات، والبناء، والمالية، والمعلومات، والأعمال التجارية، والخدمات الشخصية، والخدمات الحكومية. وتستثنى من ذلك تعويضات الموظفين ودخل الاستثمار (المعروف سابقا باسم خدمات العوامل) ومدفوعات التحويل.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series
FTI	**مؤشر درجة حرية التجارة** : حرية التجارة هي مقياس مركب لغياب الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على الواردات والصادرات من السلع والخدمات، وتستند درجة الحرية التجارية إلى مدخلين:• معدل التعريفة المرجحة للتجارة.• الحواجز غير الجمركية (NTBs). درجة الحرية التجارية لكل بلد هي قيمة بين 0 و 100، مع 100 يساوي أقصى قدر من الحرية.	http://www.cesifo-group.de/ifoHome/facts/DICE/Business/Enterprise-Environment/Conduct-Regulations/economic-freedom-composit-index.html
EF	**مؤشر درجة الحرية الاقتصادية** : يتم بناء مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال تحليل 10 مكونات محددة من الحرية الاقتصادية، والتي يتم تجميعها لتسهيل الرجوع إليها في أربع فئات رئيسية أو ركائز: • سيادة القانون (حقوق الملكية، والتحرر من الفساد)؛• محدودية الحكومة (الحرية المالية، الإنفاق الحكومي). • الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)؛ و• فتح الأسواق (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).	http://www.cesifo-group.de/ifoHome/facts/DICE/Business/Product-Markets/Product-Market-Regulations/trade-freedom.html
TRASM	**متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة البسيطة:** هو المتوسط غير المرجح للمعدلات المطبقة بشكل فعال لجميع المنتجات الخاضعة للتعريفات المحسوبة لجميع السلع المتداولة. وتصنف البيانات باستخدام النظام المنسق للتجارة على مستوى ستة أو ثمانية أرقام. وتمت مطابقة بيانات خط التعريفة مع رموز التصنيف 3 للتصنيف الموحد للتجارة الدولية (سيتك) لتحديد مجموعات السلع. ويتم حساب متوسط معدلات التعريفة المطبقة بفعالية على مستوى المنتج المكون من ستة أو ثمانية أرقام للمنتجات في كل مجموعة من السلع. وعندما لا يكون المعدل المطبق فعالا، يستخدم بدلا من ذلك معدل الدولة الأكثر رعاية. وتحولت المعدلات المحددة، قدر الإمكان، إلى معدلاتها المكافئة القيمية وأدرجت في حساب التعريفات المتوسطة البسيطة.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series
GGFCE	**الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام:** ويشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة (الاستهلاك الحكومي العام سابقا) جميع النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين). ويشمل أيضا معظم النفقات على الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستثني النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءا من تكوين رأس المال الحكومي.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series
HFCE	**نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية:** هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية) التي تشتريها الأسر. وهو يستثني مشتريات المساكن ولكنه يشمل إيجارات محتملة للمساكن التي يشغلها مالكوها. كما تشمل المدفوعات والرسوم للحكومات للحصول على التصاريح والتراخيص. وهنا، تشمل نفقات الاستهلاك الأسري نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية، حتى عندما يتم الإبلاغ عنها بشكل منفصل من قبل البلد. ويشمل هذا البند أيضا أي تباين إحصائي في استخدام الموارد بالنسبة لتوريد الموارد.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series

المتغيرات التابعة		
المتغير	التعريف	المصدر
GDPpcg	**معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**: استنادا إلى العملة المحلية الثابتة. وتستند المجاميع إلى الدولار الأمريكي الثابت لعام 2010. الناتج المحلي الإجمالي للفرد هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على السكان في منتصف العام. الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتري هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات وناقص أي إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. وتحسب دون إجراء اقتطاعات لاستهلاك الأصول المصنوعة أو لاستنزاف وتدهور الموارد الطبيعية.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series
IHD	**مؤشر التنمية البشرية**: هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، والمعرفة، ولها مستوى معيشي لائق. مؤشر التنمية البشرية هو المتوسط الهندسي للمؤشرات القياسية لكل من الأبعاد الثلاثة.ويتم تقييم البعد الصحي حسب العمر المتوقع عند الولادة، ويقاس بعد التعليم متوسط سنوات الدراسة للكبار الذين تبلغ أعمارهم 25 سنة فأكثر والسنوات المتوقعة من التعليم الأطفال في سن المدرسة. ويقاس بعد مستوى المعيشة الدخل القومي الإجمالي للفرد.	http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi
UR	**معدل البطالة**: تشيرمعدل البطالة إلى نسبة أفراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series
HFCEpcg	**معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية**: يتم حسابها باستخدام الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر بالأسعار الثابتة لعام 2010 والتقديرات السكانية للبنك الدولي. إن نفقات الاستهلاك النهائي للأسر (الاستهلاك الخاص) هي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات، بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات وأجهزة الكمبيوتر المنزلية) التي تشتريها الأسر المعيشية. وهو يستثني مشتريات المساكن ولكنه يشمل إيجارات محتملة للمساكن التي يشغلها مالكوها. كما تشمل المدفوعات والرسوم للحكومات للحصول على التصاريح والتراخيص. وهنا، تشمل نفقات الاستهلاك الأسري نفقات المؤسسات غير الربحية التي تخدم الأسر المعيشية، حتى عندما يتم الإبلاغ عنها بشكل منفصل من قبل البلد.	http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series

المصدر: من إعداد الطلبة.

2- طريقة جمع المعطيات:

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها عن طريق المواقع الالكترونية التالية:

- موقع البنك الدولي http://www.albankaldawli.org
- موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي http://hdr.undp.org/en/data
- موقع صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae/ar
- الموقع الاحصائي Actualitix https://ar.actualitix.com
- موقع مؤشرات الحرية الاقتصادية http://www.heritage.org/index
- موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية http://unctad.org/en/Pages/aboutus.aspx

3- تلخيص المعطيات المجمعة:

بعد تجميع قيم المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة الداخلة في الدراسة قمنا بإنجاز هذا الجدول والذي يعبر عن قيم هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة 1995 - 2015 .

الجدول رقم 09 : بيانات الدراسة للفترة 1995 – 2015.

TRASM	EF	TFI	EXP	IMP	GDPpcg	
21.44	55.7	54.2	26.19477598	28.99622923	1.852562047	**1995**
21.44	54.5	54.2	29.76044833	23.94469955	2.303619498	**1996**
24.73	54.9	54.2	30.90631138	21.33760013	-0.509733779	**1997**
24.03	55.8	54.2	22.57835401	22.51609655	3.543909741	**1998**
24.03	57.2	54.2	28.1501165	22.77899895	1.758759476	**1999**
24.03	56.8	39.6	42.06971832	20.78862576	2.43100515	**2000**
22.07	57.3	59.6	36.68930475	22.01685773	1.682369011	**2001**
19.01	61.0	60.0	35.50453311	25.62963173	4.288588772	**2002**
18.36	57.7	50.4	38.24882911	23.87594297	5.863295219	**2003**
18.36	58.1	55.0	40.0532265	25.64819967	2.959321748	**2004**
16.33	53.2	54.4	47.20519324	24.07340436	4.473115932	**2005**
16.03	55.7	61.0	48.81068822	21.91932586	0.233938496	**2006**
16.27	55.4	66.0	47.06816355	24.86996339	1.826163763	**2007**
16.18	56.2	68.8	47.97334513	28.71117692	0.745569738	**2008**
14.23	56.6	68.6	35.37165064	35.95267771	-0.063639817	**2009**
14.23	56.9	70.7	38.44454785	31.42211391	1.809803054	**2010**
14.23	52.4	72.8	38.78811855	28.68618292	0.983585614	**2011**
14.23	51.0	72.8	36.89259508	28.51601398	1.380425134	**2012**
14.23	49.6	67.8	33.21501693	30.40561195	0.758076545	**2013**
12.24	50.8	60.8	30.46299675	31.9008347	1.794611258	**2014**
12.26	48.9	60.8	23.56447598	36.78928849	1.848147539	**2015**

.../...

HFCEpcg	UR	IHD	HFCE	GGFCE	
0.160136	28.11	0.600	55.12910717	16.76378984	**1995**
-4.086778	27.99	0.609	52.73152007	15.7743188	**1996**
-3.715845	27.96	0.617	51.44593607	16.53837856	**1997**
0.585015	28.02	0.627	54.99735078	17.79190852	**1998**
1.51523	29.29	0.636	51.5939764	16.78723677	**1999**
1.030316	29.50	0.644	41.57104984	13.58394707	**2000**
3.386173	27.31	0.653	43.71141951	14.77507467	**2001**
2.821706	25.66	0.663	43.98460787	15.48712171	**2002**
3.144885	23.72	0.673	40.48305762	14.8033937	**2003**
4.973999	17.66	0.680	38.55878225	13.77264851	**2004**
3.074288	15.27	0.686	33.76137757	11.45042168	**2005**
1.737725	12.51	0.690	31.70659956	11.23157742	**2006**
3.717045	13.79	0.697	31.68882255	11.6434961	**2007**
5.149159	11.33	0.705	30.18268071	13.20671416	**2008**
4.312928	10.17	0.714	37.55928127	16.14528567	**2009**
3.726686	9.96	0.724	34.32051683	17.22675628	**2010**
4.006886	9.97	0.732	31.17677426	20.66808558	**2011**
3.019152	11.00	0.737	32.14935611	20.3191619	**2012**
2.946785	9.83	0.741	34.63402153	19.13872333	**2013**
2.351962	10.60	0.743	36.33294705	19.51522065	**2014**
1.982161	11.76	0.745	41.30908732	20.77385085	**2015**

المصدر : من إعداد الطلبة وبالاعتماد على المواقع الالكترونية سالفة الذكر.

من الجدول رقم09 نقوم بتلخيص المعطيات التالية:

الشكل رقم 04 : معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2015. الوحدة: (%)

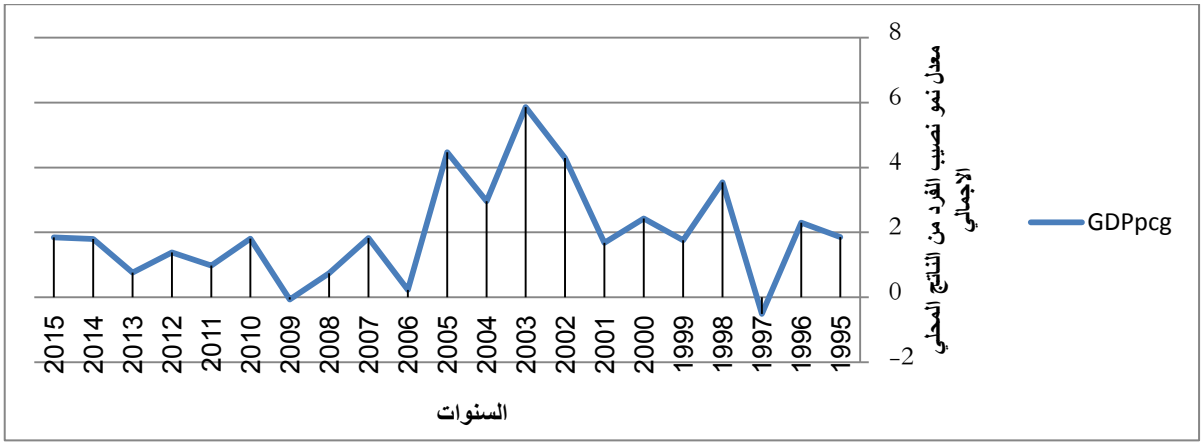

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

من الشكل رقم 04 نلاحظ عموما من المنحنى أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1995-2015 كان متذبذب وغير مستقر اجمالا، حيث سجل انخفاض حادا سنة 1997 بلغ (0.509-) لتصل الزيادة إلى ذروتها (5.86) سنة 2003 ، أما في باقي السنوات فسجلت تذبذب في الزيادة يتراوح بين 0 إلى 4 .

الشكل رقم 05 : الواردات \ الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-2015. الوحدة: (%)

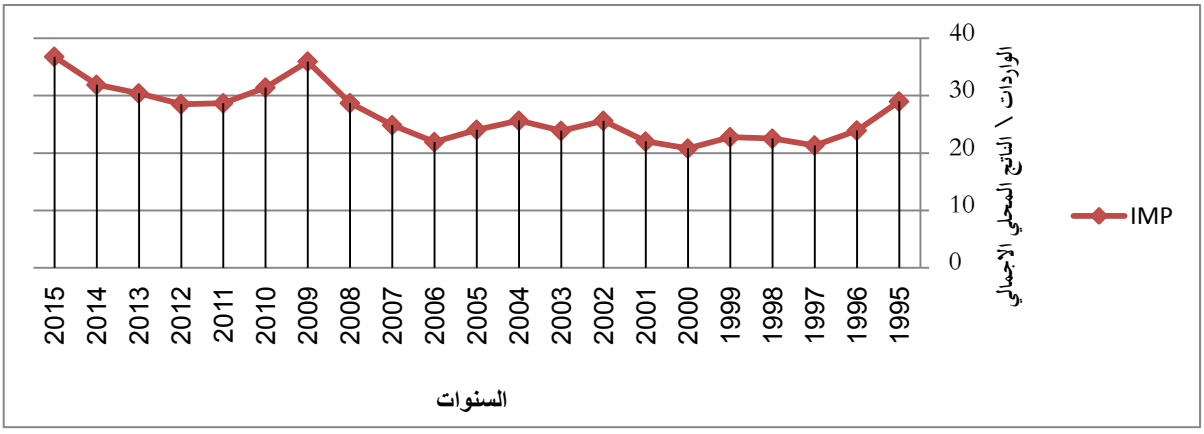

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

من الشكل رقم 05 نلاحظ تراوح نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين نسبتي زيادة 20 إلى 30 % للفترة الزمنية 1995-2008 ، كما لاحظنا قفزة في نسبة الزيادة إلى ما يقارب 40 % سنة 2009 ثم انخفاض نسبي في الفترة 2010-2014 ، كماتم سجيل أعلى نسبة زيادة سنة 2015.

الشكل رقم 06: الصادرات \ الناتج المحلي الإجمالي للفترة **1995-2015**. الوحدة: (%)

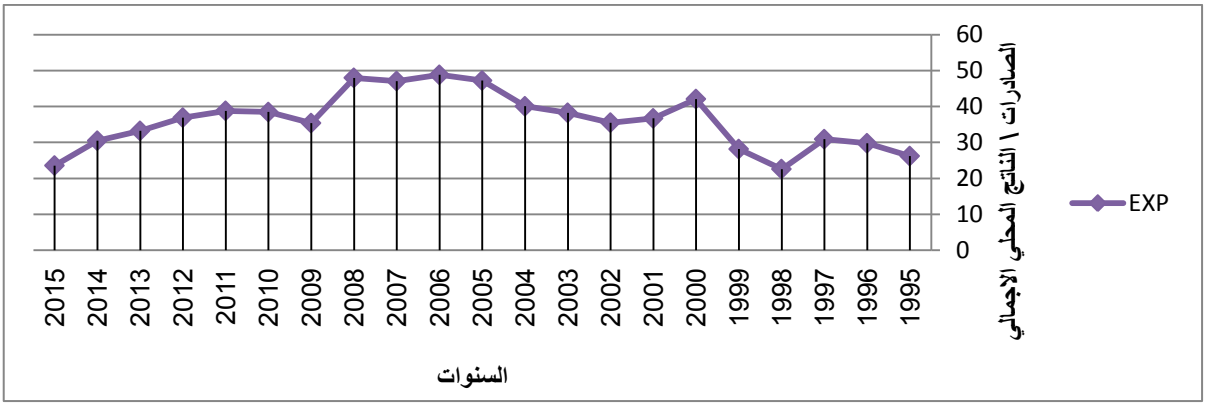

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

نلاحظ من الشكل رقم 06 ان زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1995-1999 كانت متذبذبة انخفاضا وارتفاعا بين 20 إلى 30 % وفي سنة 2000 سجلت الصادرات ارتفاعا ملفتا ليصل إلى نسبة 42 % ثم سجل انخفاضا ملحوظا في سنتي 2001-2002 (35-36 %) أما في الفترة 2003-2006 سجل ارتفاعا متتاليا وقياسيا ليصل إلى 48 % ، وبعد سنة 2006 سجل انخفاضا تدريجيا لتصل إلى 23 % سنة 2015 .

الشكل رقم07 : مؤشر حرية التجارة للفترة **1995-2015**. الوحدة: (%)

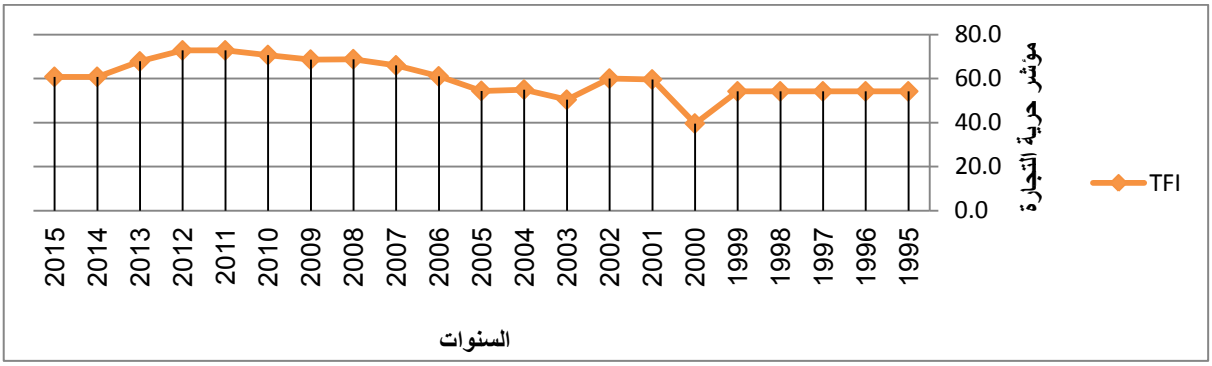

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

من الشكل رقم 07 سجل اسقرارا بين سنوات 1995-1999 بنسبة 54.2 % لتسجل سنة 2000 انخفاضا إلى غاية 40 % ثم ارتفاعا ليستقر في نسبة 60 % في الفترة 2001-2002 ، ثم سجل انخفاضا في الفترة 2002-2005 ، وبدايتا من سنة 2006 سجل ارتفاعا إلى غاية 2011 ليصل إلى 72.8 % ، وفي سنة 2013 سجل انخفاضا إلى غاية 2015 ليستقر في 60.8 %.

الشكل رقم 08 : مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 1995-2015. الوحدة: (%)

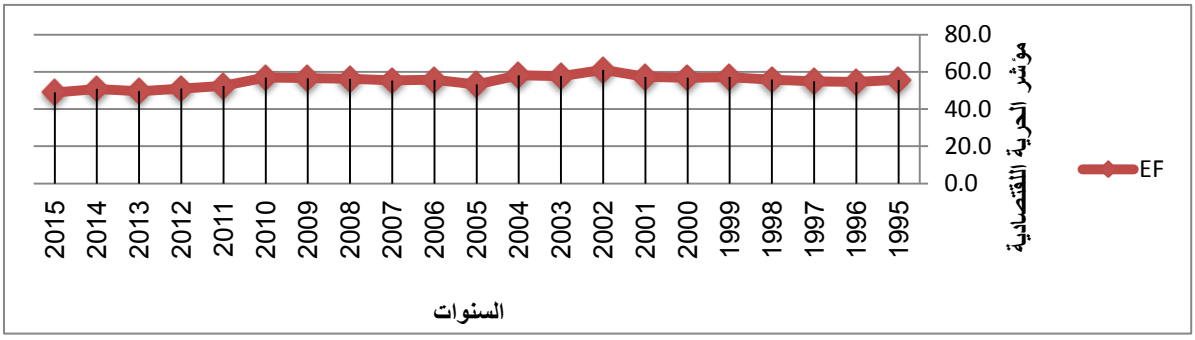

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

الملاحظ من الشكل رقم 08 أن مؤشر الحرية الاقتصادية امتاز بالاستقرار نسبيا على طول الفترة 1995-2015 ،لتسجل أدنى انخفاضا سنة 2000 بنسبة 39.6 % وسجل أعلى إرتفاع سنة 2011-2012 بنسبة 72.8 %.

الشكل رقم 09 : متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة للفترة 1995-2015. الوحدة: (%)

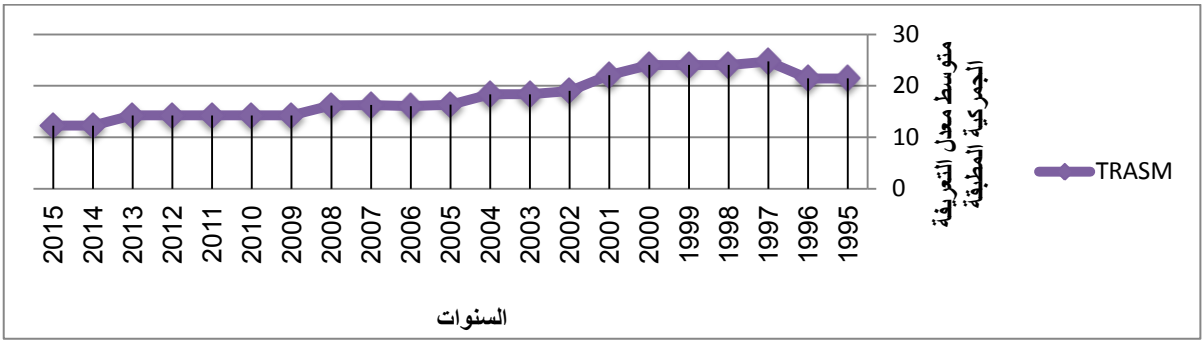

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

من الشكل رقم 09 سجل متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة استقرار في سنتي 1995-1996 بقيمة 21.44 % وسجل ارتفاعا سنة 1997 بقيمة 24.73 % لتستقر تقريبا إلى غاية سنة 2000، ومن سنة 2001 بدأ تسجيل إنخفاضا تدريجيا إلى غاية 2015 عند قيمة 12.26 %.

الشكل10 : الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام (GDP %) للفترة 1995-2015.

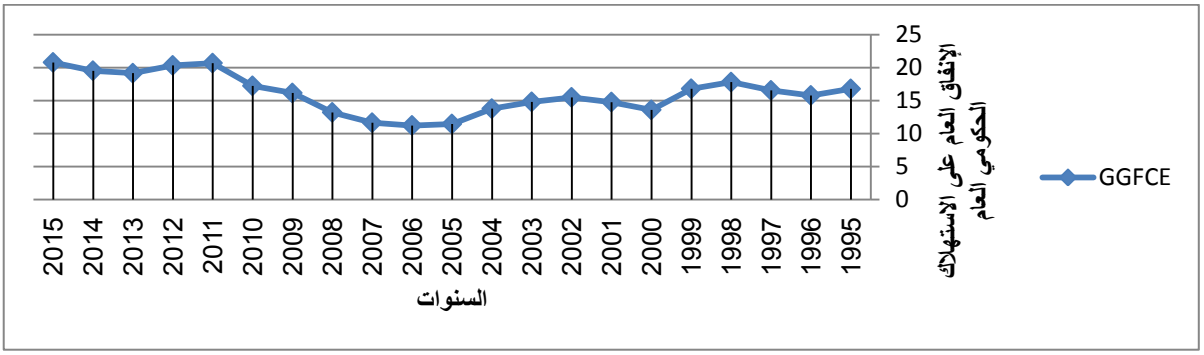

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

نلاحظ من الشكل رقم 10 أن نسبة الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للسنوات 1995-1997 كانت ذو استقرار نسبي، وفي سنة 1998 سجل ارتفاعا نسبيا 17.79 %)، وفي الفترة 2000-2004 سجل ارتفاعا وانخفاضا نسبيا ومتقاربا ، إلا أنه في سنة 2005 سجل انخفاضا بلغ 11.45 % وامتدا إلى غاية 2007، وفي سنة 2008 سجل ارتفاعا بلغ 13.20 % ثم تواصل الإرتفاع إلى غاية 2015 حيث بلغ 20.77 %.

الشكل رقم 11 : نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (GDP %) للفترة 1995-2015.

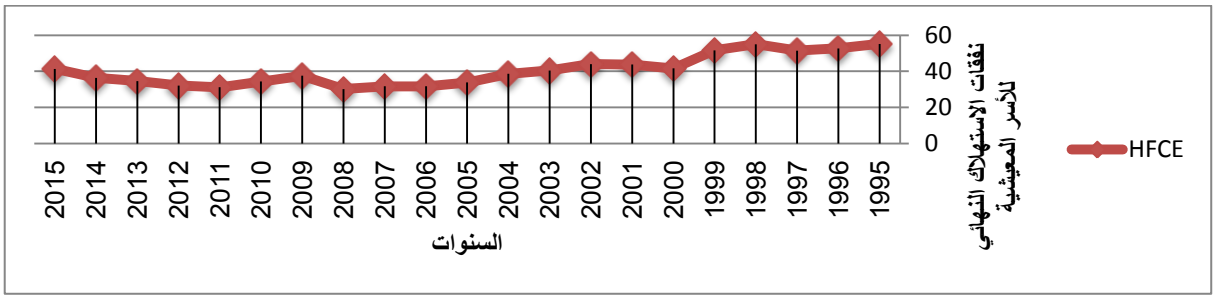

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

من الشكل رقم 11 في سنة 1995 سجلت نسبة نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 55.12 % ثم إنخفضت نسبيا بين سنتي 1996-1997، وفي سنة 1998 سجل ارتفاعا ليصل إلى 55 % ، وفي الفترة الممتدة بين 1999-2008 سجل انخفاضا متتاليا ليصل إلى 30.18 %، وفي سنة 2009 سجل ارتفاعا ظرفيا ليبلغ 37.55 % ، وفي الفترة 2010- 2011 سجل انخفاضا ليصل إلى 31.17 %، وفي الفترة 2012-2015 سجل ارتفاعا متتاليا ليبلغ 41.30 %.

الشكل رقم 12 : مؤشر التنمية البشرية للفترة 1995-2015.

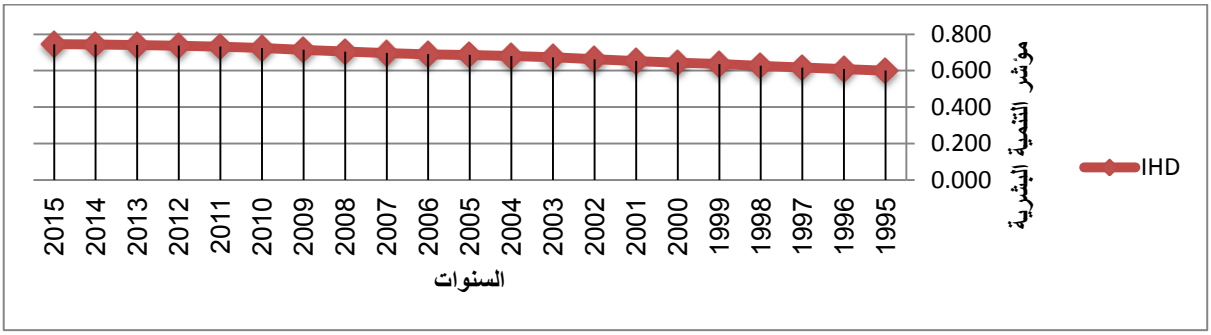

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية في الفترة 1995-2015 في زيادة متتالية حيث سجلت أدنى قيمة له سنة 1995 بـ (0.6) وأعلى قيمة له سنة 2015 بـ (0.745) .

الشكل رقم 13 : معدل البطالة للفترة 1995-2015. الوحدة: (%)

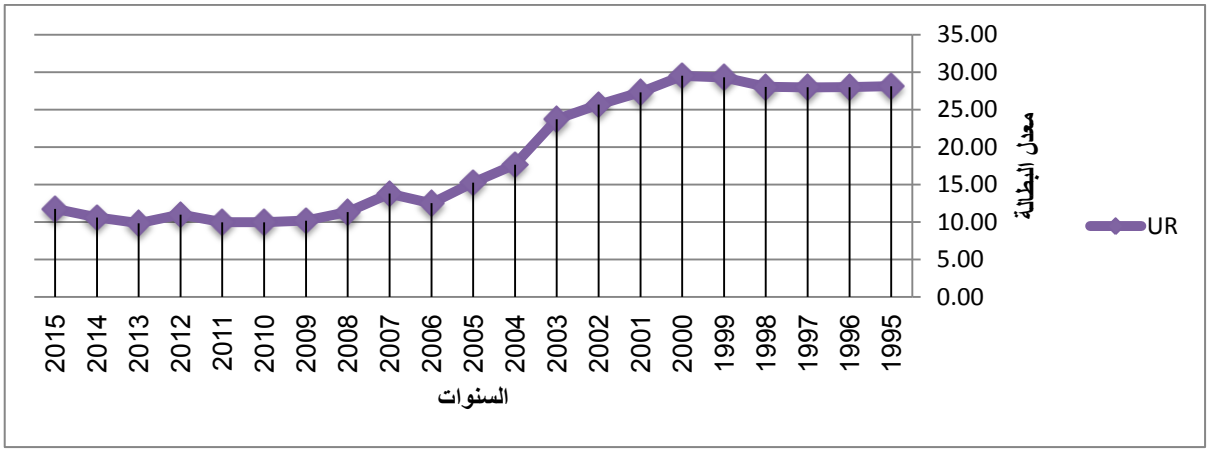

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

سجل من الشكل رقم 13 أن معدل البطالة في الفترة 1995-2000 متقاربا نسبيا (27.96-29.5%) ، ومنذ سنة 2001 سجل انخفاضا تقريبيا ليستقر سنة 2015 عند 11.76 % .

الشكل رقم 14 : معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية للفترة 1995-2015. الوحدة: (%)

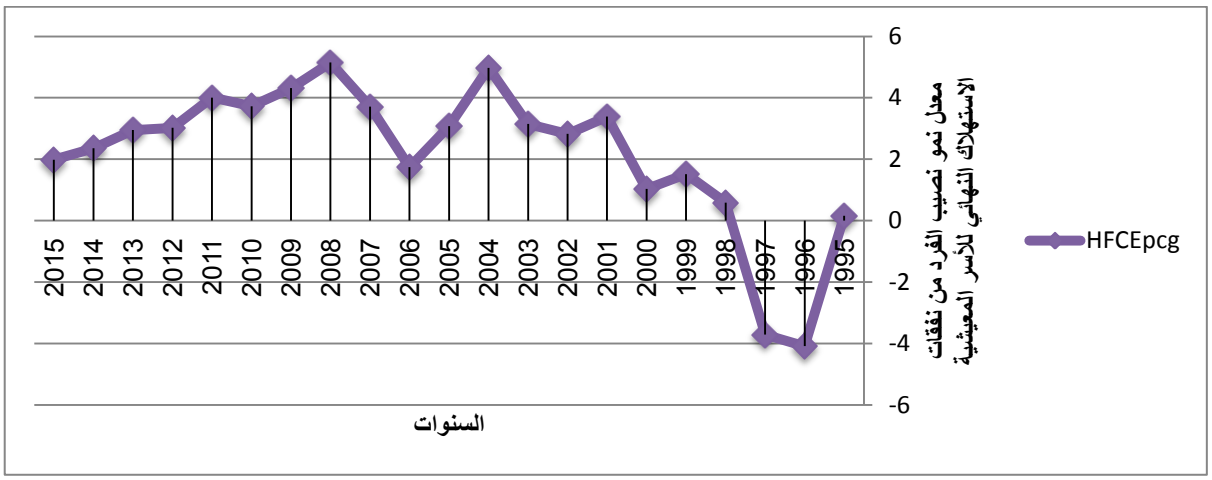

المصدر: من إعداد الطلبة وبالاعتماد على الجدول رقم 09.

من الشكل رقم 14 نلاحظ أنه في سنة 1995 كان معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (0.16) لينخفض في سنة 1996 إلى (4.08-) واستمرت هته النسبة تقريبا إلى غاية 1997، ثم سجل ارتفاعا ملموسا سنة 1998 ليصل إلى (0.58) وبقية في الارتفاع إلى سنة 2004 لتصل إلى (4.97)، ثم سجل انخفاضا لسنتين المتتاليتين 2005-2006 لتبلغ (1.73)، ثم سجل ارتفاعا إلى سنة 2008 لتصل قيمة (5.14)، ثم سجل انخفاظا متقاربا من سنة 2009 إلى سنة 2015 لتصل إلى قيمة (1.98).

ثالثا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة وإختبار فرضياتها تم إستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية، والقياسية، والمتمثلة في:

1-البرامج الإحصائية :

قد اعتمادنا في دراستنا هذه على:

- برنامج **Eviews 9** : لدراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة وتقدير النماذج.
- برنامج **MICROSOFT EXCEL 2010 .**

2-الأدوات الاحصائية والطرق:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من الطرق والمقاربات والاختبارات وذلك بمرتجى التحديد الدقيق للعلاقة بين المتغيرات الخارجية والداخلية محل الدراسة، بما يسمح بالوصول إلى نتائج أكثر دقة. ومما أُعتمد عليه ما يلي:

-دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذر الوحدة والذي يهدف إلى فحص خواص السلاسل الزمنية وتحديد ما إذا كانت المتغيرات ساكنة من خلال المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول. حيث يكون المتغير ساكنا أو مستقرا إذا كانت درجة التكامل له (Integrated order=0) ويرمز له $I \sim (0)$ وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى وكذالك تحديد رتبة الفروقات التي يحتاجها[1].

-تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى **OLS**.

[1] ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار كرا نجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، سنة 2011، العدد 19، ص273.

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

نحاول في هذا الجزء تقدير نماذج الدراسة وبعد ذلك سنقوم بتحليل ومناقشة بالنتائج المتوصل إليها.

أولا : بناء وتقدير النماذج:

1-بناء النماذج:

1-1- النموذج الأول المتغير التابع GDPpcg:

يدرس العلاقة بين مؤشرات التحرير التجاري ومؤشر النمو الاقتصادي، حيث مؤشرات التحرير التجاري تتمثل في: مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر درجة حرية التجارة ومؤشر الحرية الاقتصادية، أما مؤشر النمو الاقتصادي فيمثله معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$\mathbf{GDPpcg} = f(\mathbf{IMP}, \mathbf{TFI}, \mathbf{EF}, \mathbf{TRASM}, \mathbf{HFCE})$$

حيث:

GDPpcg : وهي عبارة عن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

IMP : وهي مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TFI: وهي مؤشر درجة حرية التجارة.

EF : وهي مؤشر الحرية الاقتصادية.

TRASM : وهي متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة البسيطة.

HFCE : وهي نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$\mathbf{GDPpcg} = C_0 + C_1\,\mathbf{IMP} + C_2\,\mathbf{TFI} + C_3\,\mathbf{EF} + C_4\,\mathbf{TRASM} + C_5\,\mathbf{HFCE} + \varepsilon$$

حيث (ε) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (C_0 , C_1 , C_2 , C_3 , C_4, C_5). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

1-2- النموذج الثاني المتغير التابع IHD:

يدرس العلاقة بين مؤشرات التحرير التجاري ومؤشر الرفاهية ، حيث مؤشرات التحرير التجاري تتمثل في: مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر درجة حرية التجارة ومؤشر الحرية الاقتصادية، أما مؤشر الرفاهية فيمثله مؤشر التنمية البشرية.

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$IHD = f\ (\ IMP\ ,\ EXP,\ TFI\ ,\ EF\ ,TRASM\ ,\ GDPpcg,\ GGFCE\ ,\ HFCE\ )$$

حيث:

IHD : وهي مؤشر التنمية البشرية.

GDPpcg : وهي معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

IMP : وهي مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

EXP : وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TFI : وهي مؤشر درجة حرية التجارة.

EF : وهي مؤشر الحرية الاقتصادية.

TRASM : وهي متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة البسيطة.

GGFCE : وهي الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام.

HFCE : وهي نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$IHD = C_0 + C_1\ IMP + C_2\ EXP + C_3\ TFI + C_4\ EF + C_5\ TRASM + C_6\ GDPpcg + C_7\ GGFCE + C_8\ HFCE + \varepsilon$$

حيث (ε) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (C_0 , C_1 , C_2 , C_3 , C_4, C_5, C_6 , C_7, C_8). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

1-3- النموذج الثالث المتغير التابع UR:

يدرس العلاقة بين مؤشرات التحرير التجاري ومؤشر الرفاهية ، حيث مؤشرات التحرير التجاري تتمثل في: مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر درجة حرية التجارة ومؤشر الحرية الاقتصادية، أما مؤشر الرفاهية فيمثله معدل البطالة.

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$UR = f(IMP, EXP, TFI, EF, TRASM, GGFCE)$$

حيث:

UR: وهي مؤشر معدل البطالة.

IMP : وهي مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

EXP : وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TFI : وهي مؤشر درجة حرية التجارة.

EF : وهي مؤشر الحرية الاقتصادية.

TRASM : وهي متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة البسيطة.

GGFCE : وهي الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام.

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$UR = C_0 + C_1\, IMP + C_2\, EXP + C_3\, TFI + C_4\, EF + C_5\, TRASM + C_6\, GGFCE + \varepsilon$$

حيث (ε) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (C_0 , C_1 , C_2 , C_3 , C_4, C_5, C_6). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

1-4- النموذج الرابع المتغير التابع HFCEpcg:

يدرس العلاقة بين مؤشرات التحرير التجاري ومؤشر الرفاهية ، حيث مؤشرات التحرير التجاري تتمثل في: مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر درجة حرية التجارة ومؤشر الحرية الاقتصادية، أما مؤشر الرفاهية فيمثله معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$\mathbf{HFCEpcg} = f\,(\,\mathbf{IMP}\,,\,\mathbf{EXP},\,\mathbf{TFI}\,,\,\mathbf{EF}\,,\,\mathbf{GDPpcg},\,\mathbf{GGFCE}\,)$$

حيث:

HFCEpcg : وهي معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

GDPpcg : وهي معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

IMP : وهي مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

EXP : وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

TFI : وهي مؤشر درجة حرية التجارة.

EF : وهي مؤشر الحرية الاقتصادية.

GGFCE : وهي الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام.

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$\mathbf{HFCEpcg} = C_0 + C_1\,\mathbf{IMP} + C_2\,\mathbf{EXP} + C_3\,\mathbf{TFI} + C_4\,\mathbf{EF} + C_5\,\mathbf{GDPpcg} + C_6\,\mathbf{GGFCE} + \varepsilon$$

حيث (ε) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (C_0 , C_1 , C_2 , C_3 , C_4, C_5, C_6). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

2- تقدير النماذج:

2-1- اختبار استقرارية سلاسل النموذج :

نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختبار **Phillips-Perron:**

حيث يقترح فيليبس وبيرون (**Phillips-Perron**)تصحيح غير معلمي لإحصاءات إختبارات ديكي وفولر، وهذا الاختبار يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وله نفس التوزيعات المحددة لإختبار " ADF" و "DF".

يُمثل الجدول الموالي تحليل استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم 10: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة 1995–2015

		GDPpcg	EXP	IMP	TFI	EF	TRASM
INTERCEPT	Adj. t-Stat	-3.514418	-4.236371	-3.873239	-5.936212	-5.451082	-3.864685
	Prob.*	0.0185	0.0043	0.0092	0.0001	0.0003	0.0093
TREND AND INTERCEPT	Adj. t-Stat	-3.614539	-8.01157	-4.028615	-5.796485	-5.936193	-3.831875
	Prob.*	0.0542	0.0000	0.026	0.0009	0.0007	0.0375
NONE	Adj. t-Stat	-1.650229	-4.377146	-3.626472	-5.995257	-5.472708	-3.568619
	Prob.*	0.0923	0.0002	0.0011	0.0000	0.0000	0.0012
النتيجة		عند المستوى	عند الفرق الأول	عند الفرق الأول	عند الفرق الأول	عند الفرق الأول	عند الفرق الأول

		GGFCE	HFCE	IHD	UR	HFCEpcg
INTERCEPT	Adj. t-Stat	-8.093568	-3.839691	-3.439912	-7.509339	-5.101684
	Prob.*	0.0000	0.0098	0.0231	0.0000	0.0007
TREND AND INTERCEPT	Adj. t-Stat	-7.866467	-6.483961	-3.552987	-8.819319	-11.38885
	Prob.*	0.0000	0.0002	0.0637	0.0000	0.0000
NONE	Adj. t-Stat	-8.265649	-3.89484	-3.440162	-7.750008	-5.041566
	Prob.*	0.0000	0.0006	0.0018	0.0000	0.0000
النتيجة		عند الفرق الثاني	عند الفرق الأول	عند الفرق الثاني	عند الفرق الثاني	عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الطلبة وارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

من الجدول رقم 10 نجد أنه عند مجال ثقة 5 % ، 10 %:

GDPpcg : معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مستقر عند المستوى.

EXP: مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقر عند الفرق الأول.

IMP : مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقر عند الفرق الأول.

TFI : مؤشر درجة حرية التجارة مستقر عند الفرق الأول.

EF : مؤشر الحرية الاقتصادية مستقر عند الفرق الأول.

TRASM : متوسط معدل التعريفة الجمركية المطبقة البسيطة مستقر عند الفرق الأول.

GGFCE : الإنفاق العام على الاستهلاك الحكومي العام مستقر عند الفرق الثاني.

HFCE : نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية مستقر عند الفرق الأول.

IHD : مؤشر التنمية البشرية مستقر عند الفرق الثاني.

UR: مؤشر معدل البطالة مستقر عند الفرق الثاني.

HFCEpcg : وهي معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية مستقر عند الفرق الأول.

الجدول رقم 11: نموذج من إختبار **Phillips–Perron** لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية لمؤشر التنمية البشرية (**IHD**).

Null Hypothesis: D(IHD,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.439912	0.0231
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IHD,3)
Method: Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 03:56
Sample (adjusted): 1998 2015
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

المصدر: برنامج Eviews 9

2-2- تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS :

2-2-1- تقدير النموذج الأول المتغير التابع GDPpcg:

عند تقديرنا للنموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى **OLS** تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم 12: نتائج تقدير النموذج الأول.

Dependent Variable: GDPPCG
Method: Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 03:48
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP	-0.245476	0.137503	-1.785245	0.0945
TFI	-0.119948	0.049696	-2.413609	0.0290
EF	0.242235	0.115225	2.102278	0.0528
TRASM	-0.645854	0.247494	-2.609576	0.0197
HFCE	0.139669	0.081614	1.711341	0.1076
C	8.397141	7.837509	1.071404	0.3009

R-squared	0.510058	Mean dependent var	1.998262
Adjusted R-squared	0.346744	S.D. dependent var	1.555355
S.E. of regression	1.257104	Akaike info criterion	3.530454
Sum squared resid	23.70465	Schwarz criterion	3.828889
Log likelihood	-31.06977	Hannan-Quinn criter.	3.595222
F-statistic	3.123176	Durbin-Watson stat	2.476411
Prob(F-statistic)	0.039581		

المصدر: برنامج Eviews 9

*** التحليل الاحصائي للنموذج الأول:**

تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) والتي تساوي 0,3467 أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 35%. وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي U .

– إحصائية ستيودنت :

- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير IMP والتي تساوي 0,0945 أكبر من 0,05 وهذا يعني ان المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير TFI والتي تساوي 0,0290 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير EF والتي تساوي 0,050 تساوي 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير TRASM والتي تساوي 0,0197 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير HFCE والتي تساوي 0,1076 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.

– إحصائية فيشر : إحصائية احتمال فيشر المحسوبة للمتغيرات والتي تساوي 0,039581 أقل من 0,05 مما يعني أن معالم النموذج مقبولة من الناحية الإحصائية أي أن النموذج معنوي .

– إحصائية داربن واتسن : تشير إحصائية داربن واتسن والتي تساوي2,47 أن النموذج يخلو من الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

*** إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

يتم اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات باستخدام اختبار Jarque-Bera ، وذلك من خلال قيمته الاحتمالية Probability ومقارنتها بمستوى الثقة 5 % .

والقاعدة العامة: – عندما Probability>0.05 فان التوزيع طبيعي ونأخذ H_0 هي الصحيحة.

– عندما Probability<0.05 فان التوزيع غير طبيعي ونأخذ H_1 هي الصحيحة.

بعد الاختبار تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم 15: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الأول.

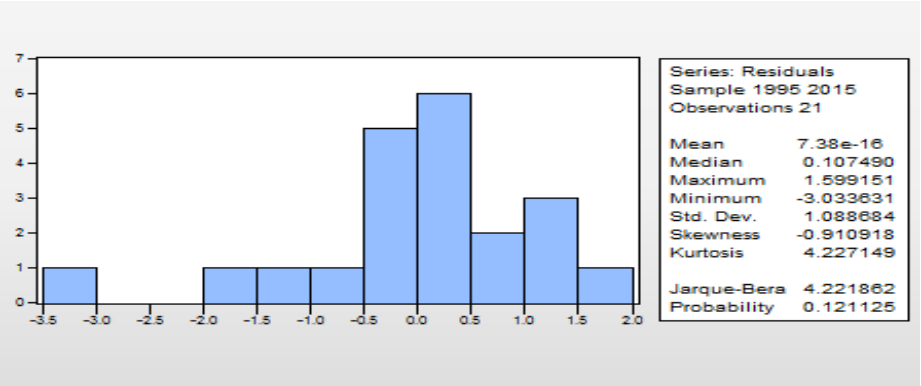

المصدر: برنامج Eviews 9.

بما أنّ الاحتمال المقابل للإحصائية JB يساوي 0,121125 اكبر من 0,05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

*** معادلة النموذج الأول:**

معادلة النموذج المقدرة والتي تم استخرجتها عن طريق برنامج Eviews 9:

GDPPCG = -0.245476435708*IMP - 0.119947650715*TFI + 0.242235408732*EF - 0.645853732917*TRASM + 0.139669230709*HFCE + 8.39714120377

2-2-2- تقدير النموذج الثاني المتغير التابع IHD:

عند تقديرنا للنموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى **OLS** تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم 13: نتائج تقدير النموذج الثاني.

Dependent Variable: IHD
Method: Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 04:22
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP	8.54E-05	0.000629	0.135642	0.8944
EXP01	-0.006882	0.000824	-8.348589	0.0000
TFI	-0.000315	0.000256	-1.227588	0.2431
EF	0.001095	0.000639	1.713764	0.1123
TRASM	0.000281	0.001229	0.228338	0.8232
GDPPCG	-0.000180	0.001025	-0.175198	0.8638
GGFCE	-0.002478	0.001134	-2.184138	0.0495
HFCE	-0.009780	0.000792	-12.34959	0.0000
C	1.316940	0.068869	19.12252	0.0000

R-squared	0.993921	Mean dependent var	0.681714
Adjusted R-squared	0.989869	S.D. dependent var	0.047152
S.E. of regression	0.004746	Akaike info criterion	-7.565522
Sum squared resid	0.000270	Schwarz criterion	-7.117870
Log likelihood	88.43799	Hannan-Quinn criter.	-7.468370
F-statistic	245.2711	Durbin-Watson stat	2.350249
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: برنامج Eviews 9.

*** التحليل الاحصائي للنموذج الثاني:**

تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) والتي تساوي 0,989 أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 98%. وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي U .

– إحصائية ستيودنت :

- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير IMP والتي تساوي 0,894 أكبر من 0,05 وهذا يعني ان المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير EXP01 والتي تساوي 0,00 أقل من 0,05 وهذا يعني ان المتغير معنوي ومقبول من الناحية الإحصائية .
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير TFI والتي تساوي 0,243 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير EF والتي تساوي 0,112 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير TRASM والتي تساوي 0,823 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير GGFCE والتي تساوي 0,049 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير HFCE والتي تساوي 0,00 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.

– إحصائية فيشر : إحصائية احتمال فيشر المحسوبة للمتغيرات والتي تساوي 0,0000 أقل من 0,05 مما يعني أن معالم النموذج مقبولة من الناحية الإحصائية أي أن النموذج معنوي .

– إحصائية داربن واتسن : تشير إحصائية داربن واتسن والتي تساوي 2,35 أن النموذج يخلو من الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

*** إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

بعد أن قمنا باختبار (JARQUE- BERA) تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم 16: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني.

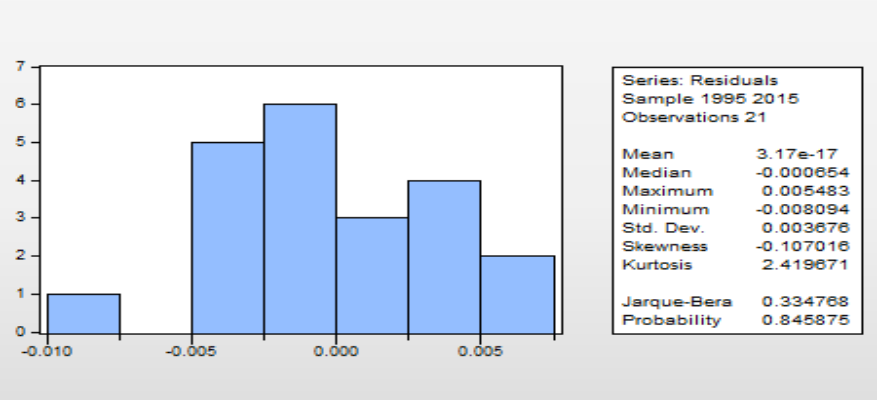

المصدر: برنامج Eviews 9.

بما أنّ الاحتمال المقابل للإحصائية JB يساوي 0,845875 اكبر من 0,05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

*** معادلة النموذج الثاني:**

معادلة النموذج المقدرة والتى تم استخرجتها عن طريق برنامج Eviews 9:

IHD = 8.53826071424e-05*IMP - 0.00688150683334*EXP01 - 0.000314707739687*TFI + 0.00109486541356*EF + 0.000280620331947*TRASM - 0.000179648002822*GDPPCG - 0.00247761630842*GGFCE - 0.00977956820051*HFCE + 1.31694033409

2-2-3- تقدير النموذج الثالث المتغير التابع UR:

عند تقديرنا للنموذج الثالث باستخدام طريقة المربعات الصغرى **OLS** تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم 14: نتائج تقدير النموذج الثالث.

Dependent Variable: UR
Method: Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 08:02
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP	-0.275541	0.240332	-1.146504	0.2708
EXP01	-0.281001	0.149344	-1.881567	0.0809
TFI	-0.230935	0.091205	-2.532039	0.0239
EF	0.495156	0.229816	2.154572	0.0491
TRASM	0.963719	0.330420	2.916649	0.0113
GGFCE	0.079338	0.358608	0.221238	0.8281
C	4.126059	19.13070	0.215677	0.8323

R-squared	0.954837	Mean dependent var	18.63857
Adjusted R-squared	0.935482	S.D. dependent var	8.156699
S.E. of regression	2.071841	Akaike info criterion	4.555954
Sum squared resid	60.09536	Schwarz criterion	4.904128
Log likelihood	-40.83752	Hannan-Quinn criter.	4.631517
F-statistic	49.33146	Durbin-Watson stat	1.497260
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: برنامج Eviews 9.

*** التحليل الاحصائي للنموذج الثالث :**

تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) والتي تساوي 0,935 أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 93%. وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي U .

– إحصائية ستيودنت :

- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير IMP والتي تساوي 0,270 أكبر من 0,05 وهذا يعني ان المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير EXP01 والتي تساوي 0,08 أكبر من 0,05 وهذا يعني ان المتغير غير معنوي وغير مقبول من الناحية الإحصائية .
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير TFI والتي تساوي 0,02 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير EF والتي تساوي 0,04 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير TRASM والتي تساوي 0,01 أقل من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير GGFCE والتي تساوي 0,828 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.

– إحصائية فيشر : إحصائية احتمال فيشر المحسوبة للمتغيرات والتي تساوي 0,0000 أقل من 0,05 مما يعني أن معالم النموذج مقبولة من الناحية الإحصائية أي أن النموذج معنوي .

– إحصائية داربن واتسن : تشير إحصائية داربن واتسن والتي تساوي 1,49 أن النموذج يخلو من الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

***إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

بعد أن قمنا باختبار (JARQUE- BERA) تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم 17: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثالث.

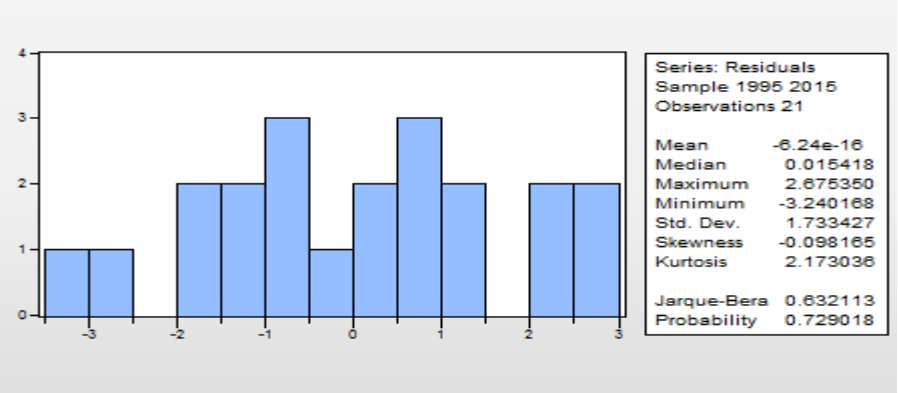

المصدر: برنامج Eviews 9.

بما أنّ الاحتمال المقابل للإحصائية JB يساوي 0,729018 اكبر من 0,05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

*** معادلة النموذج الثالث:**

معادلة النموذج المقدرة والتي تم استخرجتها عن طريق برنامج Eviews 9:

UR = -0.275541181021*IMP - 0.28100141304*EXP01 - 0.230934759953*TFI + 0.495155869565*EF + 0.963719033752*TRASM + 0.0793376739195*GGFCE + 4.12605914128

2-2-4- النموذج الرابع المتغير التابع HFCEpcg:

عند تقديرنا للنموذج الرابع باستخدام طريقة المربعات الصغرى **OLS** تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم 15: نتائج تقدير النموذج الرابع.

Dependent Variable: HFCEPCG
Method: Least Squares
Date: 05/21/17 Time: 04:42
Sample: 1995 2015
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP	0.250216	0.114579	2.183792	0.0465
EXP01	0.224123	0.093870	2.387585	0.0316
TFI	0.059517	0.077651	0.766477	0.4561
EF	0.229677	0.164154	1.399157	0.1835
GDPPCG	0.495026	0.278427	1.777935	0.0971
GGFCE	0.249932	0.285707	0.874785	0.3965
C	-33.80412	12.97709	-2.604908	0.0208

R-squared	0.675759	Mean dependent var	2.182839
Adjusted R-squared	0.536799	S.D. dependent var	2.417009
S.E. of regression	1.644989	Akaike info criterion	4.094546
Sum squared resid	37.88383	Schwarz criterion	4.442720
Log likelihood	-35.99273	Hannan-Quinn criter.	4.170108
F-statistic	4.862971	Durbin-Watson stat	1.704427
Prob(F-statistic)	0.006976		

المصدر: برنامج Eviews 9.

*** التحليل الاحصائي للنموذج الرابع :**

تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) والتي تساوي 0,536 أي أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 53%.وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي U .

– إحصائية ستيودنت :

- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير IMP والتي تساوي 0,046 أقل من 0,05 وهذا يعني ان المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية .
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير EXP01 والتي تساوي 0,031 أقل من 0,05 وهذا يعني ان المتغير معنوي و مقبول من الناحية الإحصائية .
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير TFI والتي تساوي 0,456 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير EF والتي تساوي 0,183 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير GDPpcg والتي تساوي 0,097 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.
- ✓ إحصائية احتمال ستيودنت المحسوبة للمتغير GGFCE والتي تساوي 0,396 أكبر من 0,05 وهذا ما يعني أن المتغير غير معنوي و غير مقبول من الناحية الإحصائية.

– إحصائية فيشر : إحصائية احتمال فيشر المحسوبة للمتغيرات والتي تساوي 0,006 أقل من 0,05 مما يعني أن معالم النموذج مقبولة من الناحية الإحصائية أي أن النموذج معنوي .

– إحصائية داربن واتسن : تشير إحصائية داربن واتسن والتي تساوي 1,704 أن النموذج يخلو من الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

*** إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:**

بعد أن قمنا باختبار (JARQUE- BERA) تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم 18: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الرابع.

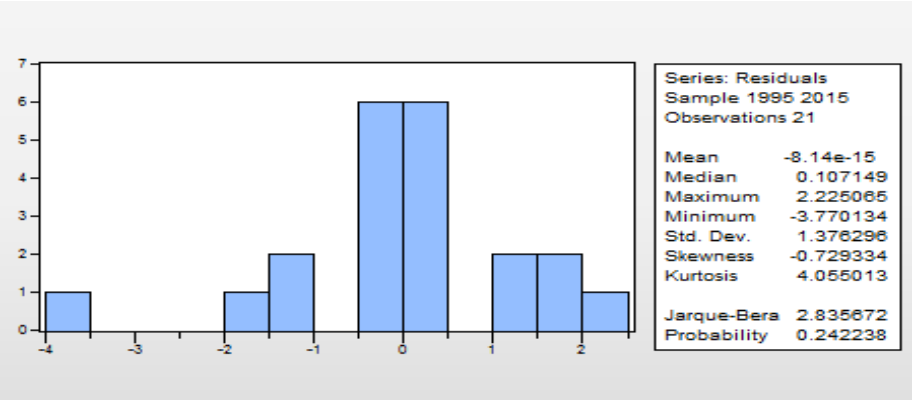

المصدر: برنامج Eviews 9.

بما أنّ الاحتمال المقابل للإحصائية JB يساوي 0,242238 اكبر من 0,05 وعليه نقبل فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

*** معادلة النموذج الرابع:**

معادلة النموذج المقدرة والتي تم استخرجتها عن طريق برنامج Eviews 9:

HFCEPCG = 0.250215933713*IMP + 0.224122965389*EXP01 + 0.0595174668727*TFI + 0.229677496134*EF + 0.495025782411*GDPPCG + 0.249932123831*GGFCE - 33.8041199863

ثانيا: تفسير ومناقشة النتائج:

1- تفسير النتائج:

من جداول تقدير النماذج نخلص للنتائج الآتية:

1-1- النموذج الأول المتغير التابع GDPpcg:

من خلال تقدير و تحليل النموذج الأول توصلنا إلى أن:

* مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن اشارته سالبة أي أنه كلما يزيد مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراجع.

* مؤشر حرية التجارة ذو علاقة عكسية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن اشارته سالبة أي أنه كلما زاد مؤشر حرية التجارة فإن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتراجع .

1-2- النموذج الثاني المتغير التابع IHD:

من خلال تقدير و تحليل النموذج الثاني توصلنا إلى أن:

* مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة طردية مع مؤشر التنمية البشرية، وذلك لأن اشارة معلمته موجبة، أي أنه كلما زاد مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما تزايد مؤشر التنمية البشرية .

* مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع مؤشر التنمية البشرية، وذلك لأن اشارة معلمته سالبة أي أنه كلما زاد مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الإجمالي كلما تناقص مؤشر التنمية البشرية .

* مؤشر حرية التجارة ذو علاقة عكسية مع مؤشر التنمية البشرية، وذلك لأن اشارة معلمته سالبة أي أنه كلما زاد مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما تناقص مؤشر التنمية البشرية .

1-3- النموذج الثالث المتغير التابع UR:

من خلال تقدير و تحليل النموذج الثالث توصلنا إلى أن:

* مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع معدل البطالة، وذلك لأن إشارة معلمته سالبة ، أي كلما زاد مؤشر الوادرات\الناتج المحلي الإجمالي كلما تناقص معدل البطالة.

* مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع معدل البطالة، وذلك لأن إشارة معلمته سالبة ، أي كلما زاد مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الإجمالي كلما تناقص معدل البطالة.

* مؤشر حرية التجارة ذو علاقة عكسية مع معدل البطالة، وذلك لأن إشارة معلمته سالبة ، أي كلما زاد مؤشر حرية التجارة كلما تناقص معدل البطالة.

1-4- النموذج الرابع المتغير التابع HFCEpcg:

من خلال تقدير و تحليل النموذج الرابع توصلنا إلى أن:

* مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية وذلك لأن إشارة معلمته موجبة، فكلما كانت هناك زيادة في مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي فإنه يعود على معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية بالزيادة.

* مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية وذلك لأن إشارة معلمته موجبة، فكلما كانت هناك زيادة في مؤشر الصاردات \الناتج المحلي الإجمالي فإنه يعود على معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية بالزيادة.

* مؤشر حرية التجارة ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية وذلك لأن إشارة معلمته موجبة، فكلما كانت هناك زيادة في مؤشر حرية التجارة فإنه يعود على معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية بالزيادة.

* مؤشر الحرية الاقتصادية ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية وذلك لأن إشارة معلمته موجبة، فكلما كانت هناك زيادة في مؤشر الحرية الاقتصادية فإنه يعود على معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية بالزيادة.

2- مناقشة النتائج:

2-1- النموذج الأول المتغير التابع GDPpcg:

مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تفسير هذا الجانب وفقا لما ينص عليه التحليل الكنزي.

بداية فإن زيادة التحرير التجاري تعني خفض العوائد أمام الأجنبية من السلع المنظورة وغير المنظورة، وفي ظل عدم تنافسية المؤسسات الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى خروج مجموعة من السلع المحلية من دائرة المنافسة في السوق الوطنية، وهو ما يؤدي إلى خفض الاستثمارات المحلية من خلال عدم التوسع في تراكم رأس المال الثابت أو من خلال افلاس وتصفية مجموعة من المشاريع، وبالتالي ينخفض الاستثمار المحلي الكلي.

غن انخفاض الاستثمار يؤثر على الطلب الكلي المعبر عنه بالمعادلة:

$$AD = C + I + G + X - M$$

وانخفاض هذا الاخير يؤدي إلى انخفاض الناتج الوطني والدخل الوطني، ويعمق هذا الانخفاض اثر المضاعف للاستثمار والاستهلاك ومعجل الاستثمار.

أما الواردات فإن المعادلة السابقة تبين إن زيادة الواردات تؤدي إلى خفض الطلب الكلي وهو ما يؤدي بدوره إلى خفض الناتج والدخل الوطني.

2-2- النموذج الثاني المتغير التابع IHD:

مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة طردية مع مؤشر التنمية البشرية.

فزيادة الواردات تساهم في الحصول على سلع وخدمات لتلبية الحاجات وتحسين المؤشر الفرعي المكون للتنمية البشرية (مستوى معيشة لائق) .

التحرير التجاري سلبي لأنه يؤدي إلى إلغاء الرسوم أو تخفيضها وهو ما يؤثر على إيرادات الدولة وبالتالي يؤثر على بنود الموازنة العامة للدولة والذي يتجه نحو العجز.

وارتكازا على ذلك فإن السلطات المالية تلجأ إلى تخفيض الانفاق الحكومي من أجل علاج العجز في الموازنة.

إن تخفيض الانفاق الحكومي يعني تخفيض جزء مهم من الانفاق على التعليم والصحة وتخفيض التحويلات والإعانات المختلفة لصالح طبقات منخفضة الدخل، وهو ما يؤثر على المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية " مستوى معيشة لائق "، " التعليم " ، " حياة مديدة وصحية ".

زيادة الصادرات \ الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى زيادة الدخل بالنظر إلى زيادة الطلب الكلي وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2-3- النموذج الثالث المتغير التابع UR:

علاقة البطالة بالتحرير التجاري و الصادرات\الناتج المحلي الاجمالي و الوادرات\الناتج المحلي الاجمالي علاقة عكسية.

إن الانفتاح التجاري في ظل عدم تنافسية الاقتصاد يؤدي إلى عدم مقدرة المؤسسات الوطنية على منافسة المؤسسات الكبرى الأجنبية التي تتميز بالقدرة على فرض نفسها في السوق وتحمل خسائر في المدى القصير.

كما تتميز هذه المؤسسات بكبر حجمها ورأس مالها، وجودة منتجاتها وبالتالي فإن الكثير من المشاريع الاستثمارية والقطاعات الصناعية قد تتعرض للإفلاس وهو ما يؤثر على العمالة كون هذه الأخيرة (عنصر العمل) يعتبر المحدد الاساسي لدالة الانتاج.

الواردات لها أثر سلبي على الناتج وهو ما تم إثباته في النموذج الأول، إن انخفاض الناتج يعني انخفاض انتاج السلع والخدمات.

وهو ما يقابله من خفض في مزيج عوامل الانتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، إن هذا الانخفاض سيكون له أثر سلبي على التوظيف وهو ما يؤدي لانحراف منحنيات التوازن في سوق العمل، وهو ما ينتج عنه زيادة معدلات البطالة.

الصادرات أثرها سلبي وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة كون صادرات الجزائر فيما يتجاوز 90 % صادرات نفطية وقطاع المحروقات من القطاعات كثيفة رأس المال وبالتالي فإن التغيرات في هذا القطاع يكون أثرها محدودا على العمالة.

2-4- النموذج الرابع المتغير التابع HFCEpcg:

للواردات، الصادرات وحرية التجارة علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

إن تخفيض الرسوم الجمركية يساهم في الحصول على سلع والخدمات بأسعار أقل تكلفة وهو ما يتيح الحصول على عدد الوحدات اكبر من السلع والخدمات ، وهو مايساهم في تلبية الحاجات وإشباع الرغبات وبالتالي تحقيق الرفاهية .

كما ان زيادة الصادرات تؤدي الى الدخل الوطني ، ووفقا للتحليل الكنزي فإن المعادلة السلوكية للاستهلاك تتحدد إرتباطا بالدخل ($c=a+b\ y_d$) وبالتالي كلما ارتفاع الدخل الوطني أدى ذلك إلى زيادة مستويات الاستهلاك، وكمحصلة نهائية زيادة نصيب الفرد في الاستهلاك.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تأكيد واختبار وإختبار صحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها هذا من جهة. ومن جهة أخرى المقارنة بين نتائج دراستنا والدراسات السابقة.

فبدأنا أولا بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة وأدوات جمع المعلومات، التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وتلخيصها ومعالجتها. وكذا تحديد عينة الدراسة، ومتغيراتها. وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض وتحليل، وتفسير النتائج التي توصلت لها دراستنا إنطلاقا من المعطيات التي تم تلخيصها، توصلنا إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للتحرير التجاري على النمو الاقتصادي، في حين كان أثر التحرير التجاري موجبا في أغلب المؤشرات الدالة على الرفاهية.

الخاتمة

من خلال هذا البحث قمنا في الفصل الأول عرض المفاهيم النظرية لكل من التحرير التجاري والنمو الاقتصادي والرفاهية .كما قمنا في ذات السياق توضيح أشكال التحرير التجاري ومحدداته وشروط نجاحه ومؤشرات النمو الاقتصادي والرفاهية

ومن خلال ذلك فيمكن القول انه عملية التحرير التجاري ، ضرورية لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني ، وقد رأينا انه من خلالها كيف يمكن انه عن طريق التجارة الخارجية يمكن للبلد أن يزيد من قدراته التصديرية والاستيرادية بشكل يحقق فيه المزايا والمكاسب إضافة الى حصوله على العملة الصعبة ويزيد من تسويق منتجاته ضمن الأسواق العالمية خاصة إذا كان يمتلك مزايا في بعضها أو ان يكون له السبق في إنتاجها وتسويقها .

اختبار الفرضيات :

بعد تناول البحث والإجابة على الفرضيات المطروحة فيه يمكن اختبارها كما يلي :

1- فيما يخص الفرضية الأولى ، والمتعلقة بالعلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي ،تبين أن النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة عكسية مع التحرير التجاري ، وهو ما ينفي صحة الفرضية .

2- أما فيما يخص الفرضية الثانية ، والمتعلقة بين العلاقة ين التحرير التجاري بمستوى التمنية البشرية ، تبين مستوى التنمية البشرية يرتبط بعلاقة عكسية مع التحرير التجاري.وهو ما ينفي صحة الفرضية

3- أما في ما يخص الفرضية الثالثة ،والمتعلقة بالعلاقة بين البطالة والتحرير التجاري، تبين أن معدل البطالة يرتبط بعلاقة عكسية مع التحرير التجاري.وهو ما ينفي صحة الفرضية.

4- أما في ما يخص الفرضية الرابعة ، والمتعلقة بالعلاقة بين معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية والتحرير التجاري. تبين أن معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية بعلاقة طردية مع التحرير التجاري. وهو ما يثبت صحة الفرضية .

نتائج الدراسة :

من خلال البحث يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

1- بعد قيامنا ببناء النموذج المتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي توصلنا إلى أن:

- مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر حرية التجارة ذو علاقة عكسية مع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- بعد قيامنا ببناء النموذج المتمثل في مؤشر التنمية البشرية توصلنا إلى أن:

- مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة طردية مع مؤشر التنمية البشرية.
- مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع مؤشر التنمية البشرية.
- مؤشر حرية التجارة ذو علاقة عكسية مع مؤشر التنمية البشرية.

3- بعد قيامنا ببناء النموذج المتمثل في معدل البطالة توصلنا إلى أن:

- مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع معدل البطالة.
- مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة عكسية مع معدل البطالة.
- مؤشر حرية التجارة ذو علاقة عكسية مع معدل البطالة.

4- بعد قيامنا ببناء النموذج المتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية توصلنا إلى أن:

- مؤشر الواردات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.
- مؤشر الصادرات\الناتج المحلي الإجمالي ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.
- مؤشر حرية التجارة ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.
- مؤشر الحرية الاقتصادية ذو علاقة طردية مع معدل نمو نصيب الفرد من نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية.

التوصيات :

يمكن من خلال هذا البحث ان نقدم التوصيات التالية :

- مواصلة العمل من اجل تحرير التجارة للبلد .
- اتخاد التدابير اللازمة لتحرير قطاع التجارة الخارجية وتفعيله بما يخدم الاقتصاد الوطني.
- الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة المطروحة على صعيد الأسواق المالية .
- العمل على تطوير القطاعات خارج المحروقات كبديل أساسي لأجل الخروج من دائرة الخط والتي يمكن ان تصيب هذا المنتوج في الاسواق العالمية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان،2001 .
- عقبة عبد اللاوي ، الاقليمية الجديدة وأثرها على الدول النامية ، رسالة ماجستير ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2008-/2009.
- حمود بيلي ، الاتفاقيات التجارية الاقليمية ، المركز الوطني للسياسات الزراعية ،نيسان 2008
- نزيه عبد المقصود مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، الاسكندرية ، سنة 2006.
- بوشول السعيد ، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربي وافاقه ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، الجزائر ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2008-2009.
- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي – دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.
- أوقارة عبد الحليم، دراسة قياس الإنتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر(1996-2002)مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشور)كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ، يوسف بن خدة الجزائر 2005/2006 .
- حمد ناجي حسن خليفة ، النمو الاقتصادي والمفهوم ، دار القاهرة ، 2001.
- اسماعيل عبد الرحمان ، عريقات حرب ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل للنشر ، الاردن.
- طالب محمد عوض ، مدخل للاقتصاد الكلي ، معهد الدراسات المصرفية ، الاردن ، 2006.
- محمد عدنان وديع ، قياس التنمية ومؤشراتها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
- صالح تومي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004.
- مولاي مسغوني ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي (غير منشور) ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2005 .
- عبد الحميد عبد المطلب ، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006.
- العكيلي ، طارق ، الاقتصاد الجزئي ، وزراة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية، 2008 .

☒ دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ملفات الأبحاث الاقتصادية والتسيير، العدد 04، الجزء 02، سبتمبر 2015.

☒ عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.

☒ عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

☒ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 17 فيفري 2010.

☒ ندوى خزعل رشاد، استخدام اختبار كرا نجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، سنة 2011، العدد 19.

المراجع باللغة الأجنبية :

☒ MASOUD ALI KHALID, The Impact of Trade Openness on Economic Growth in the Case of Turkey, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.10, 2016, p p: 151-161.

☒ Marilyne Huchet-Bourdon , The relationship between trade openness and economic growth: Some new insights on the openness measurement issue, *XIIIème Congrès de l'Association Européenne des Economistes Agricoles (EAAE)*, Aug 2011

☒ Andres Giraldo ، International Trade and Economic Growth: Causality Relations Within NAFTA, Southern Methodist University and Pontificia Universidad Javeriana Jesus Cañas, Federal Reserve Bank of Dallas, August 2016.

☒ Piere Robert . Croissance et crises . Pearson education .France .2010.

☒ Felce, D. and Perry, J. (1995). Quality of life: its definition and measurement. Research developmental.

المواقع الالكترونية :

- http//:www.ons.dz./
- http://www.bank-of-algeria.dz
- http://www.commerce.gov.dz/ar/
- http://www.magef.org/ar/events
- http://www.andi.dz/index.php/ar
- http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series
- http://www.cesifo-group.de/ifoHome/facts/DICE/Business
- http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi
- http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=n_WDI_Series

الفهــرس

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان.	
الاهداء.	
الملخص.	
قائمة الأشكال.	
المقدمة.	أ-ب-ج
الفصل الأول : الجـــــــانب النظري للدراســـــة	06
المبحث الأول : الأدبيات النظرية- الإطار المفاهيمي للدراسة-.	08
أولا:مفاهيم حول التحرير التجاري.	08
ثانيا: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.	15
ثالثا: مفاهيم حول الرفاهية.	20
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية – الدراسات السابقة للموضوع-.	24
أولا: الدراسات باللغة العربية.	24
ثانيا: الدراسات باللغات الأجنبية.	26
ثالثا: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالة.	29
الفصل الثاني : الجـــــانب التطبيقي للدراســـــــــة	32
المبحث الأول : الطريقة والأدوات.	34
أولا: طريقة الدراسة.	34
ثانيا: متغيرات الدراسة وطريقة جمعها.	47
ثالثا: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.	55
المبحث الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة الدراسة التطبيقية.	56
أولا: بناء وتقدير النماذج.	56
ثانيا: تفسير ومناقشة النتائج.	69
الخاتمـــة.	75
قائمة المصادر والمراجع.	78
الفهرس.	81